جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بعد " الربيع العربي "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:

- شليغم فوزي

إشراف الأستاذ:

- صميم محمد

لجـــنة المناقشـــة:

1-الدكتور: بلال العيساني رئيسا

2-الأستاذ: صميم محمد مشرفا و مقررا

3-الأستاذ: بشكيط خالد عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

مقدمـة

لقد كان للتحول البنيوي المتمثل في تفكك المعسكر الإشتراكي و التحول القيمي المد العالمي للفكر الليبرالي الذي شهدته العلاقات الدولية أثرا بالغا في دفع مسار التحول في المسلمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن و تزامن مع ذلك ظهور تهديدات أمنية جديدة و معقدة زعزعت إستقرار مناطق عدة عبر العالم، بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي، و ما زاد الأمر تعقيدا هو أن هذه المنطقة–التي هي موضوع دراستنا– تعاني من أزمة متعددة الأبعاد تنتقل تداعياتها إلى مناطق أخرى.

فالبيئة العالمية تشهد تنام مجموعة من التهديدات و الرهانات الأمنية ذات أبعاد مختلفة، و مستويات متباينة من إقليم إلى آخر و من دولة إلى أخرى، و بحكم أن دول الساحل جزء يتفاعل ضمن تلك البيئة الدولية المتسمة بالإضطراب جعلها عرضة لها، و التي تباينت من حيث طبيعتها بين ما هو سياسي، إقتصادي، عسكري، تنموي، إجتماعي و حتى ثقافي، و كذا من حيث مصادرها و ما تفرزه، لتجد طريقها في الإنتشار ضمن دول الساحل الإفريقي، للتحول المنطقة إلى أرضية خصبة لتنامي مختلف المشاكل الأمنية.

كما أن القيمة الإستراتيجية للمنطقة قد تغيرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث بدأت تأخذ إنتباه العالم الخارجي نظرا إلى مجموعة من الإعتبارات التي جعلتها تخرج من دائرة التهميش و اللامبالاة إلى دائرة الاهتمام اللافت، و هي الإعتبارات التي تمثلت في الإرهاب، و تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أشكالها كتهريب المخذرات، تجارة السلاح، الهجرة السرية، و شكلت منطقة عبور لعصاباتها، كذلك الإكتشافات النفطية و ما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية و معدنية مهمة. و هي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الإهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة، باعتبارها منطقة حيوية و واعدة إقتصاديا.

-الأهمية العلمية و العملية للدراسة:

الأهمية العلمية :

-محاولة تكوين رؤية شاملة عن الأوضاع الأمنية في الساحل.

-تعزيز الدراسات التي تدرس منطقة الساحل و خاصة تلك التي تتعلق بقضايا الأمن من عدة أوجه.

-الحد من الغموض الذي يكتنف تفسير الرهانات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي.

الأهمية العملية :

-إفادة الباحثين و الطلبة بشأن منطقة الساحل الإفريقي.

-التنبيه إلى أهمية إقليم الساحل في العلاقات الدولية.

-**أسباب اختيار الموضوع** : تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية و أخرى موضوعية.

*** الأسباب الذاتية :**

- وجود رغبة للباحث بالتخصص في دراسة المنطقة و ما يرتبط بها.
- إرادة الباحث لتناول الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل بعد "الربيع العربي" حيث تعد فيه الأزمة في المنطقة من الأزمات الجديدة، و هذا ما زاد من الرغبة في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة تسليط الضوء على طبيعة الرهانات الأمنية التي تفرزها البيئة الإقليمية في الساحل الإفريقي و امتداداتها.

*** الأسباب الموضوعية :**

- تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتيكية التي باتت تحظى بها المنطقة جهويا و دوليا لما تحتويه من موارد طاقة هائلة، لكنها في المقابل تعاني تهديدات الفقر، الجوع و الحروب.
- وجود رغبة في طرح الموضوع لما له من أهمية، خصوصا في الوقت الراهن لما قد يخلفه من تداعيات جمة على الصعيد المحلي و الإقليمي و حتى الدولي في ظل ما يعرف بالقرية الكونية

إذ أن أي تهديد لدولة معينة لن يشكل تهديدا على دولة بعينها و إنما قد ينعكس بتبعاته على بعض الدول.

-الإشكالية :

تستدعي أهمية الموضوع و الجوانب المرتبطة به، صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

كيف ساهمت الاضطرابات التي عرفتها بعض دول شمال إفريقيا بعد أحداث الربيع العربي في تعاظم الرهانات و التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي؟

و انطلاقا من تلك المشكلة البحثية كانت التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بمنطقة الساحل؟ و ما هي أهم خصوصياتها؟

-ما هي أبرز التهديدات الموجودة بمنطقة الساحل الإفريقي؟

-كيف انعكست تأثيرات " الربيع العربي " على التوظيفات المختلفة للتحديات الأمنية بمنطقة الساحل؟

-الفروض العلمية للدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1-مميزات الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل جعل الدول الكبرى ترى فيها مستقبل الموارد و الموقع الجيوستراتيجي المتميز.

2-عدم وجود مقاربة أمنية ناجعة لدول الساحل جعلها مصدر و مستورد للتهديدات ضمن النسق الداخلي و الإقليمي.

3-تعددت الرهانات و التحديات الأمنية في منطقة الساحل مع تنوع طبيعتها و مصادرها.

-مجالات الدراسة:

أ-المجال المكاني :

تنحصر الدراسة في منطقة الساحل باعتبارها نموذجا لدراسة كل مظاهر اللاأمن على مختلف المستويات، كما لا يمكن، بين الحين و الآخر، إهمال التمدد الإفريقي ككل نظرا لارتباط واقع منطقة الساحل ارتباطا وثيقا بواقع القارة الإفريقية، و بحسب ما تقتضيه المؤشرات و المقاييس التفاعلية الأساسية.

ب-المجال الزماني :

من هذه الناحية، و كما هو موضح في عنوان البحث فإن المجال الزماني للدراسة هو فترة ما بعد ثورات " الربيع العربي "، و على الوضع العام في الساحل، مع العودة إلى التاريخ في بعض المواقف البالغة الأهمية لتفسير شؤون راهنة.

-الإطار المفاهيمي:

سنتطرق في موضوع بحثنا إلى مجموعة من المفاهيم منها الربيع العربي، الأمن، التهديد، الهجرة السرية، و نتناولها كالتالي:

الربيع العربي: "الربيع العربي" فهو مفهوم يطلق على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية و فجرها الشباب، فهي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 و مطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية، و لا زالت هذه الحركة مستمرة حتى اللحظة[1] .

الأمن: طمأنينة النفس و تحرير الإنسان من مصادر الخوف.

التهديد: لغويا يقصد به محاولة إلحاق الضرر و الأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، و يعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[2].

---

[1]-جبران صالح على حرمل، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، موقع الأنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286،تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/05/10.

[2]-جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد01، 2017، موقع الانترنت: http://democraticac.de/?p=43831، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2017/05/10.

الهجرة السرية: إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا[1]. عبر(قوارب الموت، شاحنات البضائع، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض، ذهاب سياحة دون عودة.....).

-المناهج المستخدمة :

-الأسلوب الإحصائي: يعتمد عليه في دعم الدراسة و الموضوع المراد تحليله، و ذلك عن طريق تدعيم الوقائع و الأحداث بالأرقام و كذا تحليل الجداول أو الإحصائيات و ربطها بموضوع الدراسة.

-المنهج الوصفي: يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق و المعلومات و وصفها و تعريفها و توضيحها من خلال تحديد خصائص و أبعاد الظاهرة المدروسة، و قد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعالجة عدة نقاط من مثل تعريف منطقة الساحل الإفريقي و أهم خصائص الجغرافيا السياسية لها.

-أدبيات الدراسة:

بعد القيام بالبحث المكتبي والوثائقي، تم تحديد العديد من الدراسات التي تتصل بالمحاور الأساسية للموضوع نذكر أهمها:

- حاول الباحث "أبصير أحمد طالب" في دراسته "**المشكلة الأمنية في الساحل الإفريقي**" حصر أغلب المشاكل الأمنية الداخلية و الخارجية التي لها ارتباط بالأمن في الساحل الإفريقي.

-تناول الباحث" عمورة اعمر" في دراسته "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، تحديدا معرفيا، لغويا، جيوسياسيا لمنطقة الساحل الإفريقي، كما أبرز واقع التهديدات في المنطقة الإرهاب، الجريمة المنظمة، و كذا العوامل المحركة لها. كذلك تطرق للجهود المحلية لمواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية .

[1]-سناء العروسي، المغرب و تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، موقع الأنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/05/10.

-حاول الباحث " بشكيط خالد " في دراسته " **دور المقاربة الأمنيّة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، اختبار المقاربة لفهم التهديدات المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي و كذا محاولة معالجة اللاأمن في المنطقة.

-صعوبات الدراسة:

لاشك أن كل بحث تتعرضه صعوبات تعيق مساره البحثي إلا أنه لابد من تجاوزها قدر المستطاع، و من بين الصعوبات التي واجهتني هي:

-هناك نقص كبير في المراجع خاصة الكتب فيما يخص الرهانات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي خاصة في مكتباتنا الوطنية.

-قلة المراجع التي تعنى بدراسة القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص و خصوصا باللغة العربية ، و ذلك راجع لأن الموضوع جديد من جهة و إلى جانب قلة المهتمين بهذه الدراسات من جهة أخرى .

-تفصيل الموضوع:

و في ضوء كل ما تقدم، و بهدف إحتواء كل جوانب الموضوع المتشعبة و المتداخلة إرتأينا تقسيم الدراسة وفق ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: هو إطار نظري للدراسة حيث نتناول الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل، ثم تطرقنا إلى الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، بعدها دراسة الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي.

الفصل الثاني: تحاول الدراسة هنا الكشف عن المشكلة الإثنية في منطقة الساحل من خلال التطرق إلى الخصوصية الإثنية و التي تتسم بالتعدد و الاختلاف، لندرس بعدها العامل الإثني و أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل، لنأخذ في الأخير نزاع الطوارق نموذجا لتأثير الإثنيات.

الفصل الثالث: في الأخير تم التطرق إلى التحدي الإرهابي في الساحل الإفريقي، أيضا معالجة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة بكل أشكالها، لنناقش بعدها العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.

-خلاصة و إستنتاجات.

الفصل الأول:

منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو– سياسية

مقدمة الفصل الأول:

لقد كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمشة إستراتيجيا و اقتصاديا و سياسيا طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، و أعطتها مكانة هامة في التوازنات و الصراعات الدولية التي تشهدها القارة الإفريقية، و بذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات و إهتمامات القوى الدولية.

إن منطقة الساحل أصبحت إحدى الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية و التعقيد، و قد إكتسبت أهميتها الأمنية هذه، من عناصر متنوعة و متداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم، كما أن التطورات التي عرفتها بعض دول شمال إفريقيا، و تلك التي تعرفها منطقة الساحل، دفعت بدوله إلى إعادة تحديد أولوياتها و إهتماماتها.

المبحث الأول: الإطـار الجغرافي

إن لكل منطقة إطار جغرافي يحددها، و كذلك العديد من السمات و الخصائص التي تميزها عن غيرها، لغويا فان مصطلح الساحل SAHEL يعني شاطئ البحر(ج) سواحل ريف الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[1]. إن الدلالات الأولى لهذا المفهوم كانت تعني الشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا عن منطقة الشمال الإفريقي، و قد أخذت المنطقة هذه التسمية نظرا لسيطرة الطابع الصحراوي، مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية، و كانت في القديم منطقة يقطنها الكثير من السكان و عدد معتبر من الحيوانات(التماسيح، الفيلة و الأسماك)، كما كانت أيضا مليئة بغابات السفانا، و هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية.

فمنطقة الساحل الأفريقيّ هي السافانا الاستوائية التي تقع في أعلى منتصف قارة أفريقيا، و تشكل شريطا جغرافيا متصلا وشبه طولي الشكل يمتد من البحر الأحمر شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، وتمتد عبر خطوط العرض في جنوب القارة و وسطها و شمالها، بين خطي عرض 22 درجة شمالا و 12 درجة شمالا و هي منطقة شبه قاحلة تحد الصحراء الكبرى من الجنوب.

كما تتوسط هذه المنطقة القارة الإفريقية مع قربها أكثر إلى شمال إفريقيا و التي بدأت تتكون خلال الزمن الجيولوجي الثاني بعدما كانت مندمجة مع الهند، استراليا، شبه الجزيرة العربية و قارة أنتراكتيكا في كتلة واحدة سميت " قارة جندوانا القديمة "، كما كانت منطقة الساحل الإفريقي عبارة عن قاع البحر التيثس القديم، و عندما انكمشت ظهرت التضاريس الصحراوية و الكثبان الرملية و كذلك الثروات الطبيعية كالماس و الفحم و غيرها من المعادن التي نتجت عن مختلف التحولات الجيولوجية القديمة التي

[1] - Serigne Tacko Kandji,Climate change and variability in the sahel region: impacts and adaptation strategies in the agricultural sector,world agroforestry centre, 2006, p2.

عرفتها الطبقات الأرضية[1]. أما في القرن الواحد و العشرون فالساحل الإفريقي منطقة تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي على البحر الأحمر على مسافة 5400 كلم و هو يغطي أجزاء من أقاليم (السنغال موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، جنوب الجزائر، النيجر، شمال اتيوبيا، اريتريا)، و يحتل مساحة تقدر بـ 3,053,200 كيلومتر مربع. و لقد بدأ مصطلح الساحل يأخذ معنى جيو سياسي بعد موجة المجاعة التي ضربت كل من السنغال موريتانيا مالي بوركينافاسو (فولتا العليا سابقا) النيجر و التشاد، فأصبح يحمل بعدا جيو– سياسيا لوصفه مجموعة دول فقيرة متخلفة، تعاني التصحر و الجفاف و المجاعة و سوء التغذية. و قد شاركت دول المنطقة في رسم هذه الصورة بنفسها، حيث بادرت إلى إنشاء اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف CILSS و التي أنشئت سنة 1971[2] بهدف تنسيق الجهود الدولية من أجل التصدي لمشكل المجاعة، و يتواجد مقره الدائم بواغادوغو عاصمة بوركينافوسو، و كان قد تأسس اثر الجفاف الذي تعاني منه المنطقة الصحراوية آخره كان في سنة 2005 و الذي مازالت آثاره متواصلة خاصة بالنسبة لمالي و النيجر. هذا الإطار التنظيمي أبرز حدود منطقة الساحل الإفريقي بناءا على منطق بيئي و حصر الدول المعنية بمنطقة الساحل في: تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، السنغال، جزر الرأس الأخضر. و نظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، اتيوبيا، الصومال و كينيا. (أنظر الشكل رقم 01).

[1]– محمد خميس الزوكة،(إفريقيا: دراسة في الجغرافية الإقليمية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص35.

[2] - Edmond Bernus et autres, Le sahel oublie, tiers-monde, pp.306-307.

الشكل رقم 01: خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي

المرجع: الساحل–الأفريقي–الحزام–الجغرافي–الذي/http://afrikaar.com/10974

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ظهور ما يعرف بالإرهاب الدولي بدأت المنطقة تأخذ معنى جيو سياسي آخر، خصوصا مع إنشاء جماعة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي جاءت من رحم "الجماعة السلفية للدعوة و الجهاد" الجزائرية، فمنذ نشأة هذه الجماعة المسلحة و غيرها من التنظيمات و تمركز نطاق عملياتها في منطقة الساحل، أصبح المفهوم المتبادر إلى الدهن لمصطلح الساحل هو النطاق الجغرافي الذي تتمركز فيه عمليات الجماعات المسلحة، عصابات المافيا و التهريب، و لهذا أصبح المفهوم مواكبا لاتساع عمليات هذه الجماعات.

إن منطقة الساحل هي المنطقة الفاصلة[1] بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا لتشمل: موريتانيا، السنغال، غامبيا، مالي، النيجر،

[1]–أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، **الشعب**، عدد 146، الجزائر، 06 جانفي 2008، ص 12.

التشاد، السودان. و كثيرا ما يتم لحسابات جيو إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو و نيجيريا و جزر الرأس الأخضر، و الملاحظ أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال. و بالنظر إلى حجم التوترات الداخلية التي تعرفها إفريقيا و حالة اللاإستقرار السياسي و الأمني يمكن تعريف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات إنطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان(جنوب السودان، دارفور) التشاد وصولا إلى الإنقسامات الداخلية و التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر مالي و موريتانيا[1]. إن الساحل منطقة تتقاطع فيها الحضارات الثقافات و اللغات مما جعلها جسرا رابطا بين الحضارة الإفريقية و الحضارة العربية، لكن وجود التناقضات الحروب و الصراعات جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، و أصبحت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حيث تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين مختلف الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات العرقيات و الاثنيات، و مهدت المنطقة لتصبح ساحة حروب و نزاعات متواصلة. و عليه ستتركز الدراسة علي الدول الخمسة الأساسية و هي التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا.

تتميز منطقة الساحل بمجموعة من المؤشرات المناخية و خصائص طبيعية و جغرافية جد متميزة قوامها أربعة عناصر هي : الجفاف، المجاعة، التصحر، الحرارة المرتفعة جدا. حيث نجد مناخا استوائيا قاسيا، حارا و مشمسا و جافا، و هبوب الرياح فيه دائم على مدار العام و عواصف رعدية عنيفة، كما أن هطول الأمطار على هذه المنطقة نادر شحيح بالمجمل و غير منتظم، فغالبا ما تسقط الأمطار خلال شهر واحد أو اثنين فقط في العام فصل شتاء جاف من 08 إلى 10 أشهر تنقطع فيه هطول الأمطار، و تتراوح نسبة الأمطار المتساقطة على الساحل ما بين 200 إلى 600 مليمتر سنويا، و هناك دول اقرب إلى البحر كالسنغال تهطل الأمطار فيها بكميات قليلة سنويا. لذا فان مناخها أكثر اعتدالا من الدول التي

[1]– أمحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، **مجلة العالم الاستراتيجي**، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 2.

تقع في منطقة الوسط، كونها مناطق حبيسة و صحراوية، و بالتالي يتميز مناخ الساحل الإفريقي بتفاوت التساقطات المطرية بين مناطقه و محدودية فترة التساقطات، كما أن معدلات الحرارة تكون متباينة جدا بين الليل و النهار خاصة فصل الشتاء، إذ قد يناهز الفارق الحراري بين الليل و النهار أكثر من عشرين درجة مئوية.

كما تعاني منطقة الساحل من مشكلات بيئية متفاقمة كتدهور المياه و التصحر، و نقص الموارد الطبيعية، و ذلك بسبب العديد من العوامل كعملية إزالة الغابات و زراعة المحاصيل المستمرة، و ظاهرة الرعي غير المنظم، و عدم انتظام عملية هطول الأمطار، وغياب السياسات البيئية، الخلافات و الصراعات المستمرة. كل هذه العوامل و غيرها مجتمعة ساهمت في تحويل نسبة كبيرة من الساحل الإفريقي إلى أراضي قاحلة، و انتشار المجاعات و الأوبئة و الأمراض مثل الملاريا و السل الرئوي.

هذا المناخ جعل المنطقة منطقة صحراوية ذات دول شاسعة المساحة، ومناخ قاس مما ينعكس سلبا على مستويات التنمية في بلدان الساحل التي ليس لها نفس الوضعية الجغرافية و تختلف من حيث الموارد الطبيعية، و هذا ما جعلها ضحية الجفاف و التصحر، و التي أخذت في التوسع منذ عقود، مما أدى إلى تراجع الثروة الحيوانية، و تراجع الأراضي الصالحة للزراعة.

كما أن التغيرات المناخية خاصة التذبذب في كمية الأمطار المتساقطة سنويا تؤثر سلبا على الإنتاج و الإنتاجية الزراعية السنوية، حيث أن الزراعة السائدة هي الزراعة المطرية في كل دول الإقليم، فتقلب المناخ يشكل واحدا من أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي و الحد من الفقر في المنطقة. فالمنطقة هي من بين الدول التي عانت أكثر من غيرها من الجفاف[1]، حيث أصاب الجفاف مناطق لم تكن شواطئ صحراوية في مناطق تعرضت لتغيرات دورية، و لقد تميزت

[1]–الجفاف في مناطق الساحل الإفريقي، موقع الأنترنت:
الجفاف–في–مناطق–الساحل–الإفريقي/http://www.bee2ah.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2017/02/15.

فترات الجفاف الحديثة بالتكرار و طول المدة، و كانت أسوأ تلك الفترات خلال عام 1969 و حتى عام 1974، خمسة سنوات طويلة عانى الناس فيها من الجفاف و الجوع ثم عادت الأمور إلى طبيعتها، ليضرب الجفاف الناس مرة أخرى عام 1984 – 1985 و حتى في الفترات التي تعتبر طبيعية كانت هناك مؤشرات على حدوث تغيير بطيء في المناخ. في ظل وجود رأي مفاده أن انتشار الصحراء ذاتها يشجع قلة المطر، فالمناطق المغطاة بغطاء نباتي تعمل كنوع من خزانات الماء، أما الماء المتبخر في الهواء فيكثف ليعطي سحاب مليء بالمياه، و لكن تلك الدورة الطبيعية تنكسر بالصحراء الجرداء. كما هو الحال في موريتانيا، حيث أدى فقدان الماشية إلى تعطيل الأنشطة البشرية بسرعة مما أدى إلى ثورة اجتماعية و اقتصادية و سياسية حقيقية. كما تتميز منطقة الساحل بآبارها و واحاتها و قنواتها التي يزخر بها باطن الأرض، ولقد تأثرت هذه العوامل بالتغير التكنولوجي الذي قلل المساحات و جعل إمكانية استكشاف هذه المناطق النائية. وقد حذرت الأمم المتحدة من أن منطقة حوض بحيرة تشاد التي تعاني من الفقر والجفاف وأعمال العنف قد تتحول إلى مصدر لحركة هجرة كثيفة.

و كانت منظمة الأمم المتحدة[1] قد دعت إلى جمع 2 مليار دولار من أجل 20 مليون شخص في منطقة الساحل الأفريقي، يواجهون أزمة غذاء حادة، و تلقت الأمم المتحدة من المانحين 60 % فقط من هذا المبلغ عام 2013، إذ جمعت 1.7 مليار دولار.

هذا و كان تقرير راجع للأمم المتحدة ذكر فيه أن الدول المهددة بأزمة غذاء حادة هي موريتانيا غامبيا مالي النيجر نيجريا بوركينافاسو السنغال و الكامرون، و أضاف أن وضع أعداد كبيرة من السكان في منطقة الساحل التي تعد إحدى أفقر المناطق في العالم مقلق للغاية. فقد تضاعف العام الماضي عدد الأشخاص الذين لا يعرفون من أين ستأتيهم الوجبة الغذائية.

[1] –منطقة الساحل الأفريقي تواجه أزمة غذاء حادة، موقع الانترنيت:http://www.akhbarak.net/articles المقال–من–المصدر–منطقة–الساحل–الأفريقي–14654029/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/15.

كما أكد المنسق الإقليمي للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في منطقة الساحل، روبرت بايير، قوله إن المنطقة مهددة بالانهيار ما لم يؤخذ بيدها. و أوضح أن 5 ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية في منطقة الساحل، و أن 2.5 مليون شخص بحاجة إلى إغاثة إنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة، كما ذكر أن سكان جنوب شرقي النيجر عانوا من الجفاف ثم من الفيضانات، و يعانون أيضا من النزاع المسلح في نيجيريا المجاورة، و هو ما يجعلهم غير قادرين على توفير الغذاء.

إن الساحل الإفريقي هو كيان سياسي أكثر من مجرد منطقة ذات بيئة مناخية معينة، فالدول الساحلية لا تتشارك في الظروف المناخية المتماثلة فحسب، و لكن لها الكثير من القواسم المشتركة من حيث الثقافة، و نظم العيش التي تشمل الزراعة، و التي تكون على طول ضفاف الأنهار البحيرات و المجاري المائية الموسمية، مع بعض أنشطة الري. و تشكل المحاصيل الجافة كالذرة الرفيعة و اللوبيا المواد الغذائية الأساسية للسكان. أيضا نجد تربية المواشي التي تنتشر على نطاق واسع في دول الساحل مثل موريتانيا مالي و السودان، و يتوزع قطيع الماشية بين الإبل الماعز و الغنم. و تشكل تربية الماشية جانب مهم جدا من الحياة في الساحل كونها تشكل مصدرا رئيسيا للدخل في بعض المناطق، بالإضافة إلى صيد الأسماك التجارة القصيرة و البعيدة المدى، و مجموعة متنوعة من المهن الحضرية[1].

[1]– الساحل الأفريقي الحزام الجغرافي الذي يشمل أكثر من عشرة بلدان، موقع الانترنيت:
الساحل–الأفريقي–الحزام–الجغرافي–الذي/http://afrikaar.com/10974، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/15.

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي و الاقتصادي

إن الساحل الإفريقي يتميز بشساعة الأراضي مما يجعل في كثير من الأحيان السلطة المركزية عاجزة عن إعمارها و بسط سيادتها على جميع أراضيها، مما يؤدى إلى خلق شعور لدى الجماعات المحلية و العرقية بأنهم أصحاب الأرض، مما يدفع بهم إلى محاولة السيطرة على جزء كبير من تراب الدولة. فدول الساحل التي تمتد على أكثر من 07 ملايين كيلومتر مربع و يسكنها حوالي 135 مليون نسمة، نجد كل من مالي و النيجر لديهما كثافة سكانية منخفضة أقل من 20 شخصا في الكيلومتر مربع الواحد، الدول الأخرى الأصغر حجما و التي لها منفذ على البحر مثل السنغال نجد كثافة السكان من 50 شخصا أو أكثر في الكيلومتر المربع الواحد، بوركينافاسو و هي غير ساحلية لديها كثافة من 65 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد، فقط غامبيا لديها أكثر من 150 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد .

فالزيادة الكبيرة في عدد السكان هي عنصر أساسي في المستقبل لكن المنطقة تكون مضطربة نتيجة هذه الزيادة الكبيرة، خاصة مع معدل نمو سكاني سنوي من 2.5% إلى ما يقارب 04% ، و يتوقع أن يبلغ عدد سكان المنطقة من 135 مليون نسمة اليوم إلى 330 مليون بحلول عام 2050 و تصل إلى ما يقرب من 670 مليون في عام 2100. و الملاحظ أن من بين 10 دول الساحل الإفريقي يبقى معظمهم من الشباب، مثل النيجر الذي لديه معدل شباب أعلى[1].

و لظاهرة الإحتباس الحراري تأثير مهم، حيث يتوقع علماء المناخ أن درجة حرارة الساحل سترتفع من 03 حتى 05 درجات مئوية بحلول عام 2050، و ربما تصل إلى 08 درجات مئوية في 2100، و بالتالي سوف يكون هناك إنخفاض في الأمطار و تصبح الأمور أكثر خطورة، مما يؤدي ذلك إلى

[1]- John F. May, Défis démographiques du Sahel, site web : http://www.prb.org/FrenchContent/2015/sahel-demographics-fr.aspx, site consulté le :20/02/2017.

إنخفاض الإنتاج الزراعي في حدود 13% في بوركينافاسو و إلى ما يقرب من 50 % في السودان، كما تواجه القطاعات الأخرى تحديات في العقود المقبلة، حيث أنه من غير المرجح أن البنية التحتية الأساسية لدول الساحل من تعليم و رعاية صحية سوف لن تكون قادرة على تلبية احتياجات عدد من الشباب، و أن القطاع الرسمي الاقتصادي سيكون غير قادر على خلق فرص عمل كافية للأجيال القادمة[1].

إن التحديات في منطقة الساحل ليست بسيطة ، و لا يمكن تحقيق التقدم فيها إلا من خلال الحد من النمو السريع للسكان، و كذلك تحسين و تعليم المرأة و التي تعد من أهم العوامل في إنخفاض الخصوبة بالرغم من أن عملية تثقيف النساء في منطقة الساحل تأخذ وقتا، كذلك يجب توعية الناس حول فوائد حجم الأسرة الأصغر، و تحسين فرص الحصول على وسائل منع الحمل و رفع السن القانوني للزواج. كل هذا سوف يقلل الضغط على البنية التحتية القائمة و على الموارد الطبيعية، كما ينبغي أن يشارك كل من القطاعين الرسمي و غير الرسمي في العملية[2].

و تعرف الدول المشكلة للساحل تعددا للعرقيات داخلها، و لعل تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الإستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884–1885 يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي و الاجتماعي بالمنطقة، فالملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، و لم تعترف بمصالح المنطقة، و عليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء و الصراع داخل حدود إقليمية واحدة، و هو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف[3].

---

[1] -John f . Mayet Jean Pierre Guengant, Les défis démographiques des pays sahéliens, études revue de culture contemporaine, n^0: 4206, juin 2014, pp. 21-22.

[2] -op.cit, p 23.

[3] –حسين حمدي عبد الرحمان، الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا الأسباب و الأنماط و أفاق المستقبل، موقع الأنترنيت: http://www.qiraatafrican.com/home/new، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/20.

و تنقسم الأجناس العرقية في المنطقة إلى قسمين رئيسيين، الجنس الأبيض ذو البشرة الفاتحة، يتمركز في الجزء الشمالي للساحل، و الجنس الأسود ذو البشرة السوداء يتمركز في الجزء الجنوبي و ضمنها تتفرع مجموعات إثنية أخرى. فمثلا في مالي يمكن التمييز بين 23 مجموعة عرقية مقسمة إلى خمس مجموعات رئيسية و هي: ماندينغي mandingue و تشمل(بامبارا Bambara، سونينكي Soninkè، مالينكي Malinke، بوزو Bozo)، البلزار Pulsar و تضم(بول Peul، توكولر Toucouleur)، فولتا Voltaique و تضم (بوبو Bobo، سنوفو Senoufou، منيانكا Minianka)، الصحراء و تضم(الطوارق و العرب)، بالاضافة الى المجموعة الخامسة سونغاي Songhaï . كما نشير هنا إلى مجموعات عرقية أخرى مثل السينوفو في الجزء الجنوبي من البلاد بمنطقة "سيكاسو" و هي موجودة في شمال ساحل العاج، أما المركز الجغرافي للبلاد تهيمن عليه المجموعة العرقية " بال"، و نجد الدوغون Dogons في مركز الجنوب بالقرب من بوركينافاسو (حوالي 8% من السكان)، و الطوارق في الشمال و يتجولون بين " أدرار" و مصب " نهر النيجر" و بهذا لا يقبلون الالتزامات التي يفرضها سكان الماندينغي الذي يسيطر على جنوب غرب البلاد، و لذلك تنفجر قضية الطوارق بصفة دورية في شكل تمرد. و في منطقة وسط الساحل نجد النيجر حيث جماعة الجيرما سونغاي Djerma shongaï حوالي 22 % من مجموع السكان، جماعة الهوسا Houssas في الوسط و الشرق بنسبة 56% ، و نجد في شمال البلاد الطوارق و يشكلون حوالي 10 % من مجموع السكان، هذا بالإضافة إلى بعض المجموعات العرقية الأخرى مثل: الفولا Les Fulas، و الكانوري Les Kanouris، و العرب و التبو Les Toubous ، Les arabes أو الغورمانتشي les gourmantchés [1]. أما السودان فيها حوالي 52 % من السكان و 39 % من العرب و 06 % من البيجا Bejas ، و نشير هنا أن الثلث الشمالي من البلاد هو مجال خاص بقبائل البدو المسلمة، في حين القبائل السود في الوسط معربة و مسلمة.

[1] -Gerard François Dumont, La géopolitique des populations au sahel, cahier du cerem centre d`études et de recherche de l`école militaire, n 13, 2009, p 37.

في موريتانيا يعتبر ثلثي السكان مورس Maures و هم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي من المغرب الكبير، و معظمهم من الحراتين Harratin، و البيدان Beïdanes و هم المورس البيض، و يقطن السود حدود الساحل و وادي نهر السنغال و هم تحت هيمنة المورس منذ الاستقلال. أما في تشاد فهي تحتوي على تشكيلة عرقية معقدة ممزوجة بين الأعراق العربية و الإفريقية، و عددها حوالي 150 قبيلة و تصنف كالآتي: مجموعة قبائل سارا: هذه المجموعات تعيش في جنوب البلاد و من أشهرها الماسا، الطبوري، ساراكابا، كبلاي، انقمباي، مونداقو غيرها، و في الجنوب الغربي نجد الباقرمي، مجموعة شاطئ لاك تشاد هنا تعيش قبائل الكانوري، و الفولاني، و الكوري و البدوما، كتوكو، و هوسا. كذلك مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف و تعيش هذه المجموعات في شرق و شمال البلاد، و نجد فيها مجموعة مختلفة من القبائل منها قبائل العرب، و المابا و المساليط و قبائل الكانوري، و مجموعة الصحراء و تتمركز في شمال البلاد منها قبائل التبو، و الزاغاوي و الكانمبو[1].

إن سكان الساحل تتميز بوجود عدة جماعات عرقية، مما يجعل عملية الجرد أمر صعب و دقيق نظرا لأن بعض الجماعات العرقية في حد ذاتها تنقسم إلى مجموعات فرعية أخرى، و هنا فإن الحكومة المركزية تعمل على بناء هوية وطنية و حق مبدأ التبعية لضمان الانسجام بين مختلف العرقيات، و هو ما يؤدي أحيانا إلى المقاومة و مزيدا من التوترات خاصة العرقيات التي ترفض مبدأ الولاء. كما أن التنوع العرقي في المنطقة يؤدي إلى خلق عدم الاستقرار الداخلي، بل و يمتد إقليميا، خاصة و أن المنطقة تتقاسم هموم الهوية و ما يخلفه هذا التنوع العرقي في تهديد كيان الدولة و ضرب التماسك الاجتماعي.

و على الصعيد الديني نجد غالبية السكان من المسلمين، فالتوزيع الديني في مالي و النيجر متشابه، حوالي 95 % من المسلمين في النيجر و الباقي من المسيحيين أو الوثنيين، و في مالي 94 % مسلمين، 02 % وثنيين و 04 % مسيحيين. في حين نجد في تشاد نسبة مسلمين تفوق 50 % و النسبة

[1] - op.cit, p 38.

الباقية مسيحيين[1]. أما في السودان فإن ثلثي السكان من المسلمين و الباقي ديانات إفريقية تقليدية و أخرى مسيحية. و في موريتانيا فإن الدستور يكرس و يقر بأن الإسلام دين الدولة، فغالبية المواطنين مسلمين مع وجود أقليات مسيحية.

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرق و الجانب الديني بين مسلمين و مسيحيين و أصحاب المعتقدات الدينية و أيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية و لغة الدول المستعمرة سواء الانجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.

إن هذه الطبيعة الإجتماعية جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، و حركيات الاندماج الاجتماعي صعبة في ظل غياب سياسة وطنية موحدة، مما أنتجت العديد من الأزمات الداخلية و الإقليمية، تكون عاملا محفزا و منتجا للعديد من الاضطرابات في منطقة الساحل.

من جهة أخرى بالرغم من التقدم الذي أحرزته دول الساحل الإفريقي خلال السنوات العشر الماضية على صعيد النمو الاقتصادي و الحد من الفقر إلا أنها مازالت تعاني ظروفا معيشية متدنية، حيث يعاني سكانها الجوع، و يموت العديد من الأطفال حتى قبل سن الخامسة، فبرغم استمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها، لكن مازال الركود الاقتصادي و انخفاض مستويات المعيشة سائدا في أغلب مناطقها. حيث يعتبر معدل التنمية البشرية في هذه المنطقة من بين أدنى المعدلات عالميا، و يعيش الملايين من السكان في حالة انعدام الأمن الغذائي، و العديد من الأطفال يواجهون خطر سوء التغذية الحاد. و حسب منظمة الأغذية و الزراعة (فاو) فإن معدلات سوء التغذية زادت بين عامي 2006 و 2010 بنحو 10 % في مجموع بلدان منطقة الساحل و زادت بنحو 15 % في أجزاء من تشاد

---

1 - Patrice Gourdin, Géopolitique du Mali : un Etat failli, site web : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html, site consulté le : 24/02/2017.

و موريتانيا و النيجر، كما تواجه المنطقة تحديات جسيمة تعزى بالأساس إلى انخفاض أسعار السلع الأوليـة عالميا و المخـاطر المرتبطة تحديدا بالمنطقـة. فمعدل النمـو فـي إفريقيـا عمـومـا إنخفض مـن 4.5 % عام 2014 إلى 3.0 % عام 2015، و يتوقع هبوطه ليصل إلى 2.5 % عام 2016، و كان نمو نصيب الفرد من الدخل أكثر تواضعا متأثرا بأعباء النمو السكاني. و قد حذرت منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في فيفري 2017 أن وضع الأمن الغذائي في نيجيريا و حوض بحيرة تشاد يتدهور بشكل كبير، حيث لا يزال شبح المجاعة يخيم على العديد من المناطق و لا يزال الملايين عالقين في دائرة الجوع الحاد، و يعاني حوالي 7.1 مليون شخص من إنعدام الأمن الغذائي الحاد في كل من تشاد نيجيريا النيجر و الكامرون، من بين هؤلاء نجد 515.000 طفل يعانون من سوء التغذية الشديد الحاد، و هي الحالة التي يمكن أن تؤدي في حال لم تعالج إلى الأضرار في نمو الطفل و ربما إلى الموت[1].

أيضا التغير المناخي، الجفاف، تآكل السواحل و الفيضانات، هذا كله يعتبر مكلف للاقتصاد و يصيب الإنتاج و الإنتاجية. في بوركينافاسو[2] الزراعة لا تزال تمثل 86 % من القوة العاملة و يستند الإقتصاد على ذلك، و وفقا للبنك الدولي سنة 2014 فإن أكثر من 40 % من السكان لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، و في المنطقة الشمالية 70.4 % من الأشخاص الذين يعيشون في فقر، كذلك في ظل النمو السكاني المتزايد و الذي يتجاوز 2.6 مليون نسمة ، فالدولة تعاني مشاكل خطيرة من حيث التلوث، النقل، الأمن، الصحة و التعليم، كما أن البنية التحتية غير مناسبة لمثل هذا العدد الهائل من السكان. و نجد جزء كبير من السكان في مالي يعيشون الفقر المدقع مما يشكلون عائق كبير في تنمية البلاد حيث

[1]–أزمة الجوع في نيجيريا تتفاقم وتصل إلى حوض بحيرة تشاد، موقع الأنترنت:
http://www.fao.org/news/story/ar/item/472031/icode/ ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2017/02/24.

[2] - Burkina Faso, site web: https://www.populationdata.net/pays/burkina-faso/,site consulté le : 24/02/2017.

69 % من السكان أميين في عام 2016، كذلك 75 % فقط من الفتيات و 78.8 % من الذكور يذهبون إلى المدرسة الإبتدائية من مجموع السكان في عام 2016.[1] ففي ظل إستمرار النمو السكاني بمعدلات عالية جدا و بالتزامن مع عدم وجود مستقبل مستدام فإن هذا الأمر يدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة و خصوصا إلى أوروبا و فرنسا على وجه الخصوص. و مع ذلك فقد كان عام 2014 عام جيد إقتصاديا على العموم في مالي، و هذا على الرغم من الإضطرابات الجيو سياسية في شمال و شرق البلاد بنمو إقتصادي بنسبة 7.2 % و إستمر النمو في عام 2015 إلى غاية 7.6 % حسب البنك الدولي ، و يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 13.1 مليار دولار، أما الدخل القومي الإجمالي للفرد 790 دولار أمريكي. إذا تحدثنا عن النيجر فهي واحدة من أفقر دول العالم، 73 % من سكانها أميون، البنية التحتية غير كافية تماما لحجم سكانها الذي ينمو بشكل كبير جدا في كل سنة +3.9 %سنويا في المتوسط، فبالرغم من أن النيجر لديه موارد كبيرة و بعضها نادر للغاية مثل اليورانيوم من مناجم ضخمة في صحراء شمال البلاد. لكن تقاسم العائدات من هذه الموارد غير متكافئ للغاية، فالنخبة في الدولة صادرت حصة كبيرة من الثروة و ذلك بمساعدة المؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الذي يمارس تأثير كبير على السلطة و مقاليد الحكم، كذلك الدعم المطلق من فرنسا التي تعتبر اليورانيوم من النيجر كمورد حيوي لمحطات الكهرباء، فالبلاد لا تزال تعيش التبعية الاقتصادية و الأمنية للقوة الاستعمارية السابقة لها[2].

[1] - Mali, site web : https://www.populationdata.net/pays/mali/, site consulté le : 25/02/2017.
[2] -Graeme Villeret, Niger extrême pauvreté et ressources rares, site web : https://www.populationdata.net/2017/02/07/niger-extreme-pauvrete-ressources-rares/, site consulté le : 25/02/2017 .

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل

إن منطقة الساحل تمثل إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت إهتمام الدوائر السياسية و البحثية بعد أن كانت منطقة معزولة، و ذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، و لكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد و إرتباطات مصالح الأطراف و القوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة. و بالرغم من أن المنطقة ذات إقليم جاف صحراوي إلا أنها تحتوي على جيوب مائية شكلت به غطاءا نباتيا غير معهود في الصحاري، كما أنها تعتبر شريان الحياة للقوافل و الحركية التجارية في المنطقة، فالصحراء لم تعد منطقة خالية و معزولة خاصة في ظل زوال الحدود و تقليص المسافات و ما واكبها من تطور هائل في وسائل الإتصال و المواصلات الدولية.

إن المنطقة لم تعد عبارة عن صحراء قاحلة في ظل الاكتشافات الكبيرة التي جاد بها باطن الأرض، و أصبح الساحل صحراء غنية بالموارد الطاقوية من بترول غاز و يورانيوم مما أهلها لتكون مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي السياسي و الاقتصادي. ففي ظل الإكتشافات الطاقوية التي عرفتها منطقة الساحل كل هذا أهلها لتكون مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين القوى التقليدية العالمية و أخرى نامية حديثة، ليصبح البترول و اليورانيوم أحد أهم محددات الحرب الاقتصادية الساحلية في هذه الألفية.

و مع دخول موريتانيا النيجر و التشاد إلى فئة الدول المنتجة للنفط و إكتشاف حوض تاوديني و ما يحتويه من ثروات معدنية بترول و يورانيوم تغيرت النظرة للساحل الإفريقي إقليميا و دوليا، فاليورانيوم يمثل 68% من صادرات النيجر[1] ، و الذي يستخدم لتشغيل المحطات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، و تقوم شركة أريفا الفرنسية الحكومية بإدارة مواقع تعدين اليورانيوم.

كما تتمتع المنطقة بثروة مائية هامة، حيث نجد نهر النيجر[2] الذي يعد من أكبر أنهار القارة الإفريقية

[1]– موقع الانترنيت: http://www.alquds.co.uk/?p=460955، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/27.

[2]– نهر النيجر ثالث أكبر أنهار إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد السابع، سبتمبر 2013، ص 21.

حيث يعتبر الثالث بعد نهري النيل و الكونغو، وينظر إليه بإعتباره شريان الحياة في المنطقة، يبلغ طوله 4180 كم و تزيد مساحته عن 1.500.000 كم من الأراضي الزراعية. و من الناحية الجغرافية يبلغ تصريف النهر حوالي 263 كيلومتر مكعبا سنويا و مقدار رواسبه 97 مليون طن سنويا، كما يعد المجرى الأعلى للنهر صالحا للملاحة خاصة بين غينيا إلى مالي[1]. أيضا نجد نهر السنغال كأطول الأنهار الإفريقية و أشهرها، و يجري في أقصى غرب قارة إفريقيا و يحتل مرتبة مميزة في قائمة أطول الأنهار الإفريقية، يقدر الطول الإجمالي للنهر بحوالي 1790 كيلومتر بينما تبلغ مساحة حوضه حوالي 340 ألف كيلومتر مربع، و يبلغ تدفقه المائي سنويا 24 مليار متر مكعب. و تعتبر موريتانيا و السنغال هما الدولتان الأكثر إعتمادا على مياه النهر، و يشكل حدودا طبيعية بينهما و لا يعد حاجزا بين الدولتين بل شكل لهما نقطة التقاء في كثير من نواحي الحياة[2]. كل هذا جعل المنطقة محل صراع الدول الكبرى على إعتبار أن كل التوقعات تؤكد أن الحروب القادمة سوف تكون مرتبطة بأزمة المياه.

كما تتمتع دول الساحل بموارد إقتصادية ذات صفة إستراتيجية كالنفط و الغاز الطبيعي، خصوصا في كل من التشاد و السودان حيث يبلغ إحتياطي النفط في السودان 1.6 مليار طن فيما يصل إحتياطي الغاز الطبيعي إلى 6.5 مليارات قدم مكعب، و يقدر إحتياطي النفط الخام بالتشاد بـ 02 مليار برميل لسنة 2015 الأمر الذي جعلها ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد نيجيريا، مما يعطي المنطقة دورا متزايد الأهمية في خريطة الطاقة العالمية. و نجد الشركات الأوروبية الأكثر نشاطا في القارة مثل شركة توتال TOTAL الفرنسية التي تعد أول منتج دولي للنفط في إفريقيا، منافسة شركة إكسون موبيل Exxon Mobil الأمريكية كثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا. كما يعرف النفط دخولا قويا لشركات النفط الآسيوية، نذكر منها شركة بتروناس Petronas الماليزية، و بتروتشاينا Petrochina الصينية و التي

[1]–المحيشي عبد القادر و آخرون، (جغرافية القارة الإفريقية و جزرها)، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، 2000، ص 62.

[2]–نهر السنغال أشهر الأنهار في إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الثامن، نوفمبر 2013، ص 1.

تحججت بذريعة محاربة الإرهاب في الساحل لتكثيف وجودها العسكري و تسويقه محليا و عالميا، وهو يهدف أولا و قبل كل شيء إلى حماية و ضمان تدفق النفط الإفريقي[1].

إلى جانب هذا فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية كمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء و المعروف أيضا بإسم خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا NIGAL، و هو مشروع لإنشاء خط أنابيب غاز طبيعي يربط بين نيجيريا و أوروبا عبر الجزائر و النيجر.

تقدر تكلفة إنجاز أنبوب الغاز الذي يبلغ طوله 4200 كلم منها 2310 على الأراضي الجزائرية و 1037 بنيجيريا و البقية بدول تقع بينهما، و بأكثر من 10 مليار دولار و من المنتظر أن ينقل 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر و النيجر. يبدأ خط الأنابيب من إقليم واري في نيجيريا و يمر عبر النيجر إلى حاسي الرمل في الجزائر، و في حاسي الرمل سيتم توصيل خط الأنابيب بمنظومة التصدير الجزائري لإمدادات أوروبا و يتم من خلالها نقل الغاز إلى المحاور في القالة و بني ساف على شاطئ البحر المتوسط بواسطة خطوط عبر المتوسط، المغرب– أوروبا، ميدكاز، كالسي، و من المتوقع أن يبدأ خط الأنابيب في العمل مابين 2015–2017، كما يبلغ حجم الإستثمارات في المشروع حوالي 03 بليون دولار[2]. يعود إطلاق مشروع خط الأنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال إجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن إتفاق بشأنه بين سونطراك و شركة النفط النيجيرية "أن أن بي سي". ليبقي المشروع مجددا إلى غاية عام 2009 أين تم إحياؤه مجددا حيث وقعت الجزائر و نيجيريا و النيجر في 03 جويلية 2009 بأبوجا على إتفاق حكومي بإنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء لتبدأ الأعمال بعد هذا الاتفاق الرسمي. صنف هذا المشروع في خانة

[1]–قاسي فوزية، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، **مجلة قرارات إفريقية**، العدد 19، الجزائر، مارس 2014، ص ص.31–32.

[2]– عبد الرزاق.ب، خط الغاز بين نيجيريا والجزائر يتحول إلى لغز، موقع الانترنيت:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/507622.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/02/27.

المشاريع التي تحتل الأولوية في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد) إذ أنه سيرفع من حجم تموين أوروبا بالغاز الطبيعي، مع العمل على تزويد هولندا بالغاز الطبيعي المميع، و قد أعربت العديد من الشركات الطاقوية الأجنبية عن إهتمامها بتطوير هذا المشروع الضخم على غرار شركة توتال الفرنسية، غاز بروم الروسية و إيني الإيطالية، و هو الأمر الذي يزيد من الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي في معادلة الأمن الطاقوي الأوروبي خاصة في ظل الأزمة الأخيرة بين روسيا و أوكرانيا[1].

لقد تحولت المنطقة بهذا الموقع الإستراتيجي إلى نقطة عبور مثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية و تحولت إلى فضاء لا بديل عنه للمكافحة و التصدي لها مما يعني أنها صارت أرضية لهندسة السياسات و الإستراتيجيات من خلال مبادرات أجنبية.

لقد شكل الساحل على الدوام محط صراع بين القوى العظمى لا سيما فرنسا مسرحا لتنافس كثير من القوى الصاعدة إقليميا و دوليا. فمنذ قرون تتعرض المنطقة لإستنزاف و نهب لثرواتها و مواردها التقليدية كما لم تسلم من هذا النهب بعد دخول قوى دولية صاعدة كالصين الولايات المتحدة الهند إسرائيل و إيران، فضلا عن القوى الكبرى التقليدية لتصبح ساحة للصراع على النفوذ و الإستحواذ على الثروات الموجودة. لقد كان لبعض الدول خاصة الدول الكبرى التقليدية وجودا عسكريا في كثير من دول القارة الإفريقية خاصة بعد نيلها الإستقلال في مطلع الستينات، تمثل في وجود بعض القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من القارة لحماية مصالحها الاقتصادية و تأمينها. فنجد أنه إضافة إلى المصالح الإقتصادية المتعاضمة لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، نجد القيمة الإستراتيجية للمنطقة أمنيا و عسكريا بالنسبة لفرنسا. فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية و دفاعية

[1]– نفس المرجع السابق.

و لها إنتشار عسكري ملحوظ في المنطقة. و تولي فرنسا إهتماما واضحا بالمنطقة من الناحية الأمنية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها، سواء كانوا سياحا أو عمالا أو رعايا مقيمين في المنطقة[1].

و تعطي فرنسا إهتماما كبيرا للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان، فعلى سبيل المثال إهتمت فرنسا–بإعتبارها الدولة المستعمرة لتشاد– بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد، و يعود هذا التواجد العسكري الفرنسي في تشاد إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الإستراتيجية و السياسية حيث تدخلت فرنسا مرات عديدة في الشؤون السياسية الداخلية للتشاد.

كما غير التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث سبتمبر 2001 من الأهمية الجيو– سياسية للكثير من مناطق العالم إنطلاقا من بعدها الإقتصادي تحت غطاء البعد الأمني الذي تعتمده الولايات المتحدة كمفسر لتدخلاتها في المنطقة تحت شعار مكافحة الإرهاب. و باتت منطقة الساحل في إطار ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب تشكل أهمية محورية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الجديد. و إعتبرت المنطقة جبهة جديدة في حربها العالمية من خلال تسهيل التعاون مع الحكومات في المنطقة و تعزيز قدراتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية، و منع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة.

لقد أصبح صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية و تتعداها إلى الدول الغربية، كما تخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها. كما أن أهمية النفط الإفريقي للولايات المتحدة الأمريكية تبدو واضحة من خلال الإرتفاع المتزايد لنسبة واردات الولايات النفطية من دول إفريقيا من إجمالي وارداتها، و التي فاقت 25 % عام 2015. بالإضافة إلى

[1]– عشور قشي، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، جامعة الجزائر3، ص 78.

دخول الصين في حلبة الصراع على الموارد في المنطقة بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للطاقة في العالم بعد أمريكا.

من هذا المنطلق يبقى الساحل الإفريقي منطقة تنافس بين القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة، التي لن تتهاون على طرح كل الإستراتجيات التي تخدم مصالحها و تبقيها في المنطقة لفترة أطول، و ما طرح الأفريكوم إلا دليل على ذلك، فالسيطرة و الهيمنة على إفريقيا تحتل مركز إهتمامها بصرف النظر عن الأداة التي تحكم جمهورية كانت أم ديمقراطية، فالحاجة إلى خدمة الأمن القومي الأمريكي جعلت أمريكا تطور عقيدة الحرب الإستباقية، هذه العقيدة سوف تطلق العنان للقوة العسكرية الأمريكية في نطاق إستراتيجية الامن القومي الأمريكي. مما يعني أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ستكون ملزمة بتطبيق هذه العقيدة في المنطقة تحت دريعة أن الأمن القومي الأمريكي يقتضي ذلك[1].

إن القراءة لهذا الهدف و تحليله بمضمون علمي و إستراتيجي فان ما تعنيه الولايات المتحدة عند الحديث عن أمنها القومي هو أن تتواجد في إفريقيا بقوات عسكرية و بقيادة عسكرية متخصصة و الولايات المتحدة مدفوعة بحماية أمنها لذلك لا بد من نشر قوات أمريكية و إنشاء قواعد فيها. فقد بدأ الأمريكان ينظرون إلى ضرورة التوسع الأفقي و الرأسي بدلا من التمركز في شرق و غرب إفريقيا و هذا التوسع يعني التوسع في توظيف الدول الإفريقية و قواتها المسلحة لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ثم في العمل المباشر لحماية هذه المصالح عبر قيادة أفريكوم.

بهذا يمكن التأكد من أن تواجد أمريكا في الساحل الإفريقي ليس من منطلق محاربة الإرهاب و لا هو موقف إنساني أو أخلاقي إنما محركه مرتبط بأهداف و مصالح إستراتيجية و إقتصادية بإعتبار الساحل ذات أهمية جيوسياسية، جيوبلوتيكية و جيو اقتصادية. و أبرز دليل على ذلك أنها لم تحقق

[1]–نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الأمن و السلم في المنطقة و إنما زادت الوضع سوءا و بشكل ينذر بعواقب وخيمة و كبيرة جدا تتجاوز المصالح الأمريكية بكثير.

لهذا يمكن القول أن هناك نمطين من المصالح تحرك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة:

–أولا: التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب، و ذلك إشارة إلى الإهتمام الأمريكي بمحاصرة الأيديولوجيات المعادية للوجود الأمريكي، و هنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا و الجزائر و توجيهها نحو مقتضيات الأمن الأمريكي، فالجزائر عجزت أن تتحول إلى شريك أمريكي في التنسيق السياسي و الأمني في المنطقة مكتفية بأداء دور التابع و المنفذ لا أكثر.

–ثانيا: المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل، غرب و شرق إفريقيا و البحر الأحمر عبر تعزيز وجودها العسكري و تنمية دور قوى إقليمية تؤدي دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة مثل تونس، المغرب، إثيوبيا. و هي إستراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا و إنسانيا على خلفية نكسة الصومال، رواندا، أنغولا، و مناطق أخرى عالميا[1].

إن اشتداد حدة التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل إنما يعبر عن تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتيكية التي باتت تحظى بها المنطقة جهويا و دوليا، و خصوصا مع دخول أطراف دولية أخرى على خط التنافس الدولي مثل الصين، و هو ربما ما سوف ينقلنا من إطار تنافس غربي غربي إلى تنافس غربي آسيوي أكثر حدة و شراسة في السنوات القليلة القادمة.

[1]–جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد19، ديسمبر 2014، ص 339.

خاتمة الفصل الأول:

نستنتج أنه و بالرغم من شساعة منطقة الساحل الإفريقي، و تعدد المعايير المعتمدة في تحديد المجال الجغرافي لمجموع الدول المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي، إلا أن هناك إتفاقا على إعتباره فضاءا جغرافيا يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، و بالتالي هو شريط يضم العديد من الدول.

إلى جانب هذه المساحة الجغرافية الشاسعة فإن المنطقة تتميز بكثافتها السكانية الضعيفة في بعض الدول و غير المستقرة، و هو أمر له إنعكاساته السياسية الخطرة، فضآلة السكان يعني ضعف القوة البشرية، و ضعف الإنتاجية و انعدام الهيبة السياسية، كما أن التعارض بين المساحة و حجم السكان يعمل عادة ضد التجانس السياسي و التماسك الاجتماعي، و هو أمر يؤدي إلى توزيع غير متجانس للسكان، من شأنه أن يشجع القبيلة و الإثنية و يعمقها.

كما أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير إهتمام الفواعل الدولية، هذه الأهمية تكتسبها من ما تحويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية و الدولية، و ما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على إكتساب المزيد من الثروات و الموارد المحركة لعجلة الاقتصاد، فالمنطقة أضحت ذات أهمية جيواقتصادية تبعا لحجم الثروات المعدنية من كل الأنواع المتوافرة هناك.

الفصل الثـانـي:

المشكلة الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي

مقدمة الفصل الثاني:

إن تعقد الظاهرة الإثنية و تأثيرها على الاعتبارات السوسيو سياسية و السوسيو إقتصادية غالبا ما يؤدي إلى النزاع الإثني، كما أنه المحفز لمعظم الصراعات التي تشهدها دول كثيرة في القارة الإفريقية و منطقة الساحل، و التي أدت إلى بروز و تشكل معضلات أمنية أذت في معظم الأحيان إلى انهيار الدول، ظهور نزاعات طويلة، أزمات توترات و إنقسامات سياسية حادة.

في ذات السياق، نظرا لتصاعد حدة النزاعات الإثنية فذلك جعلها أحد القضايا الهامة التي جلبت إهتمام المجتمع الدولي لما تحدثه من آثار تتعدى حدود الدول، فالاختلاف العرقي و الظروف التي توجد فيها الإثنيات، و عوامل أخرى في مجملها تتمحور حول طبيعة النظم السياسية و طرق تعاملها السلبي مع القضية الإثنية، كل ذلك ساهم في تعميم الظاهرة و إنتشارها.

المبحث الأول: الخصوصية الإثنية

لا يزال مفهوم الإثنية منذ ظهوره و إنتشاره في الوقت الحالي من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و الخلاف حوله، و قد شاع إستخدام مفهوم إثني Ethnic و مشتقاته الإثنية Ethnicity بين السياسيين و علماء الإجتماع و العامة في الغرب، هذا على الرغم من أن ظهوره كمجال للبحث كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن انهيار و سقوط إمبراطوريات و دول كبرى كالإمبراطورية العثمانية، النمسا و المجر[1].

من الناحية اللغوية فإن الإثنية مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنوس Ethnos و التي تعني حسب أرسطو أمة الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة Polis التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي.

أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية* على الغرباء و المتوحشين ثم إنتقل إلى اللغة اللاتينية ليصبح Ethnicum ليقترب من نفس الدلالة اليونانية، حيث وصف به الكفار les infidèles و الغرباء من غير المسيحيين و اليهود.

إستمر إستعمال المصطلح بلفظته الإغريقية إلى بداية القرن العشرين، حيث ترجم للألمانية إلى das ethnikon و الانجليزية ethnic و الفرنسية ethnie، أما في الاسبانية، البرتغالية و الايطالية فاستعملوا كلمة ethnia بدلا من ethnos، و يؤكد ورسلي أن كلمة ethnicity ليس لها مرادف في اللغة الانجليزية و أصلها الإغريقي هو أمة.

---

[1]–محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية، **المركز العملي للدراسات السياسية**، 2002، ص 26.

*يرى البعض أن الاثنية ظهرت كمجال للبحث من جراء التصدعات التي أصابت القومية كمجال للدراسة و إنتاج الوعي المتزايد بأنه سواء تم تجاهل الاثنية على اعتبار ما تحدثه من انشقاقات في المجتمع أم لم يتم تجاهلها، فان ذلك يؤدي إلى التقليل من أهمية دورها و حيويته.

في اللغة العربية نقلت الكلمة بترجمتين حيث ترجمت حرفيا إلى إثنية و دلاليا إلى عرقية، و يقل إستعمال مصطلح إثنية من طرف الباحثين العرب، عكس العرقية حتى أن أغلب القواميس العربية تترجم ethnicity إلى عرقية بدلا من إثنية[1].

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ظهر المصطلح في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دو لابوج Vacher de la pouge مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية، و يعتبر جورج منتوندون george montandon هو أول من استعمل مصطلح الإثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية و ميز بينها و بين القومية، فيما عمل ليود واغنير Lioyd Wagner على تطوير المصطلح سنة 1941.

الموسوعة البريطانية من جهتها تعرف الجماعة الإثنية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، القومية أو الثقافة. أيضا قاموس وبستر يعرف ظاهرة الإثنية و الجماعات الإثنية بأنها: تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات(الأعراف)، السمات، اللغة[2]. الحقيقة أن هناك تعريفات متعددة أعطيت لمفهوم الجماعة الإثنية، غير أن تعريف أنطوني سميث Anthony smith من أهم التعريفات لأنه يتضمن عناصر أساسية و هي:

1-مجموعة السكان و هذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

2-الأصل المشترك و هو عنصر جوهري و ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنه.

3-الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن و بلد تقطنه المجموعة الإثنية.

4-التضامن و التلاحم و التكتل شروط جوهرية للمجموعة الإثنية.

---

[1]-دندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية اطار نظري و ابستمولوجي، مجموعة محاضرات، ص 02.

[2]-محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

إن الجماعة الإثنية هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات التقاليد اللغة و الدين، و أي سمات أخرى مميزة ربما يكون من بينها الأصل و الملامح الجسمانية، و تتسم الجماعات الإثنية بخاصيتين اجتماعيتين يرجح العديد من الباحثين إلى أسباب بقائها و المحافظة على كيانها الإجتماعي و الثقافي، فالأول أن العضوية في هذه الجماعة الإثنية ليست تطوعية فأفراد الجماعة يولدون فيها و يرثون سماتها، و العامل الثاني أن أفراد هذه الجماعة الإثنية يتزوجون من نفس الجماعة، و إن كانت توجد إستثناءات لكنها محدودة[1].

تعرف أيضا على أنها مجتمع بشري له أسلوب حياة مميز يرتبط أفراده بروابط الإنتماء القومي له إطاره الثقافي و الحضاري، و المتمثل في الهوية الثقافية المميزة. و يشعر هذا الكيان البشري بذاته إزاء الجماعات الأخرى، و أفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، و هو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء و الانتماء و بالتالي تماسك الجماعة و وحدتها، حيث يتولد الوعي الاثني لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلاتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع. و بهذا فان مفهوم الإثنية يشير إلى هوية إجتماعية تستند إلى:

*ممارسات ثقافية معينة و مجموعة رموز و معتقدات متفردة تخص كل جماعة على حد بما يعني ضرورة دراستها عند كل جماعة عند الرغبة في المقارنة أو التعميم.

*الإعتقاد في أصل مشترك و تاريخ مشترك و يزودها (الأصل أو التاريخ المشترك للجماعة الاثنية) بتراثها و رموزها و أبطالها و أحداثها.

[1]–ايمن السيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص التداعيات سبل المواجهة، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 06، 2010، ص 95.

*الشعور بالإنتماء إلى جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد بتأكيد الهويات الإجتماعية للأفراد (الأعضاء) في تفاعلهم مع بعضهم البعض و مع الآخرين من خارج الجماعة[1].

كما يعتبر المستعمر كأحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الانفصالية، كما كان سببا فيما بعد في تفجير أو إعادة بعث المطالب الانفصالية بعد خروجه و ترك التأويلات حول التقسيمات و الحدود المتوارثة، هذه التقسيمات التي رأت فيها بعض الأطراف قبائل و إثنيات هضما لحقوقها التاريخية و السيادية. حيث نجد الكثير من صور أزمات الهوية* في منطقة الساحل ترتبط بأثر الاستعمار المباشر، و أبرز صور ذلك في مستوى علاقة الأفراد و المجموعات بالدولة الإفريقية الحديثة مفهوم الوطن و المواطنة، فهذه الظاهرة في علاقة المواطن الإفريقي بالوطنية ترجع إلى ظروف نشأة الدولة القطرية الإفريقية الحديثة و الدور الإمبريالي المباشر في ذلك، يضاف إليها طبيعة سياسة الدولة العاجزة عن استقطاب التمايزات الإثنية في كيان موحد متناغم.

إن التقسيم العشوائي للقارة إلى دول في مؤتمر برلين 1885 أدى إلى إجبار مجموعات إثنية على العيش ضمن إطار جغرافي محدد، دون إكتراث بالماضي التاريخي الذي يجمع بين تلك القبائل، و يتفاقم الأمر حيث تشعر بعض القبائل بأنها قد غادرت مواقعها التاريخية إلى مواقع جديدة، فمثلا فإن مجموعات ماندينغ التي عاشت في ظل إمبراطورية مالي القديمة، قد وجدت نفسها مشتتة عشية تقسيم غرب إفريقيا بين جميع تلك الدول تقريبا، و تم كذلك تقسيم بلاد هوسا بين نيجيريا و النيجر، و مثال ذلك في حال مجموعات الطوارق المفتتة بين ليبيا، الجزائر، مالي، النيجر و بوركينافاسو. لقد أدى هذا التقسيم إلى

---

[1]–محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

*عرف الباحث دو Deaux الهوية بأنها الأسلوب الذي به نعرف أنفسنا بدلالة عضويتنا في جماعة معينة. و عرفها تاجفيل بأنها جزء من مفهوم الفرد عن ذاته الذي يتغذى من إدراكه، كونه عضوا في جماعة إجتماعية أو جماعات، و بما تمنحه تلك العضوية من اعتبارات قيمية و وجدانية منسوبة لها.

تفتيت الدول داخليا و تقسيمها إلى مناطق إثنية، حيث يصف في هذا الصدد الباحث أوباري الوضع بأنه " قد أدى إلى تفكيك الدولة، و تحطيمها، و ليس بنائها و تأسيسها "[1].

إن الترسيم المتعسف لهذه المنطقة و تفتيت الإثنية الواحدة بين أكثر من دولة، قد أدى ببعض المجموعات إلى كونها أقلية في دولة أو أكثرية في أخرى، و من تبعات ذلك تدخل الأكثرية لصالح الأقلية في البلد الآخر، و بذلك فان بعض النزاعات الداخلية ضيقة النطاق سرعان ما تأخذ بعدا إقليميا و يتعذر إحتوائها. إن ما يضعف علاقة المواطن في منطقة الساحل بدولته هو غياب الشعور المشترك بين المجموعات الإثنية بالإنتماء إلى كيان سياسي موجه، خصوصا عندما تكون تلك المجموعات موزعة على أكثر من دولة، و قد يكون إنتماء بعض أولئك إلى الدولة الأخرى أقوى من انتمائها إلى الدولة التي تعد هي مواطنة فيها، و هذا كنتيجة منطقية لان الرابطة العرقية و الإثنية تتسم بالثبات أكثر من الرابطة الوطنية. كما أن الدولة نفسها تسير في تعزيز الكراهية و إضعاف علاقة المواطن بدولته، و تكريس دواعي الإنقسام بين الشعب، فحكومات هذه الدول تتبنى سياسات تقسمية، فنجد في بعض الدول أن البطاقات الشخصية الوطنية لا تزال يشار فيها إلى الفئة الإثنية للمواطنين[2].

هكذا باتت الإثنية محفزا أساسيا لإثارة الصراعات و الحروب الأهلية، فبالرغم من وجود عوامل أخرى إلا أنها لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بالظلم و الحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو إندلاع الصراعات و الحروب الأهلية في مجتمع ما. و إستنادا إلى العامل الإثني يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد و حشد أبناء جماعتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، و على ضوء الإثنية يقوم

[1]–آدم بمبا، صراع الهوية في افريقيا التأرجح بين القبيلة و الدولة، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 27، 2016، ص 44.
[2]–نفس المرجع السابق، ص ص. 45–48.

أطراف الصراعات و الحروب بصياغة مطالبهم، و يؤسسون تحالفاتهم الداخلية و الخارجية، و كذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، و للعالم الخارجي بوجه عام[1].

أما فيما يتعلق بتوزيع الإثنيات عبر منطقة الساحل فهي على الشكل الجغرافي التالي:

الأعراق في مالي: نجد البمبارا و يسمون كذلك بالبانمان، و تعني من يرفضون الخنوع و هم الأغلبية الإثنية حيث يتشكل منهم حوالي ثلث السكان، و تعتبر لغتهم اللغة المحلية الأكثر تداولا في الأوساط الشعبية، ما يجعل منها اللغة الوطنية الأولى، و يقطن أفراد هذه المجموعة في غرب البلاد على طول منطقة دلتا النيجر. كما نجدهم في منطقة باليدوغو(شمال باماكو) المتاخمة للشريط الساحلي للبلاد، كما أن لهم حضورا واضحا في الجزء الشرقي للبلاد في مناطق كارتة، بين كيتا و نيورو و كوليكورو و حتى تخوم منطقة سيكاسو في أقصى الشرق. لم يشكل البمبارا أبدا وحدة سياسية متجانسة، ينقسمون إجتماعيا إلى عدة مجموعات صغيرة يحدد جنسها الشعور بالانتماء إلى أب روحي مشترك، و كان الإنقسام الجغرافي هو الذي يشكل الفاصل المحدد لأصل الإنتماء إلى هذا النوع أو ذاك. كما تكمن القوة الديموغرافية الإثنية البانمان في فرعها المسلم و الذين يسمون البارمبا كوبي، و توزعهم عبر باقي دول منطقة الساحل الإفريقي على غرار دول موريتانيا، السنغال، الكوت ديفوار، بوركينافاسو و غينيا[2].

الأعراق في تشاد: يتكون هذا البلد من إثنيات عديدة تفوق العشرة نذكر منهم الإثنيات الأساسية السارا Sara و يشكل نسبة 34 % من مجموع السكان، العرب 14 %، مابا Maba 05 %، القوراني Gorane 3.9 %، الهاجاري Hadjeraï 2.6%، بيلالا Bilala 2.5 %، الكانمبو Kanembou 1.8%، زاغاوا و بيديات Zaghawa et Bideyat 1.2%، فيلاتا Fellata 1.2%،

[1]–أيمن السيد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]–مجموعة باحثين،(مالي عودة الاستعمار القديم)، منتدى العلاقات العربية و الدولية، الطبعة الأولى، قطر،2014، ص 13.

بالإضافة إلى إثنيات أخرى مستقرة و البدو الرحل 34 %[1].

الأعراق في النيجر: يمكننا هنا الاعتماد على مجموعة من الإثنيات الرئيسية و المتمثلة في[2]: الهوسا Les Houssas و تمثل 53 % من سكان النيجر، و هي تمثل أكبر المجموعات الإثنية المتواجدة بالنيجر، و إستقروا في منطقة زيندر و تاهوا و دوغودوتشي. السونغاي Les Songhaïs يشكلون 22 % من سكان النيجر، ينتشرون على طول نهر النيجر في الغرب، الطوارق Les touareg يشكلون 11 % من سكان النيجر، يشغلون بالأساس المناطق الصحراوية، و هم من أصل بربري، البولس Les peuls 10 % من سكان النيجر منقسمون في مجموعات صغيرة على طول الحدود مع نيجيريا، الكانوري Les kanouris و هم من أصل ليبي، يعيشون حول بحيرة تشاد و يمثلون ما نسبته حوالي 4.6 % من السكان، بالإضافة إلى التبو Les toubous و تحتل منطقة الشرق و شمال شرق النيجر، يشكلون ما نسبته 0.5 %، العرب وصلوا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب عبر موريتانيا و مالي، يعيشون في جميع أنحاء البلاد ، و لكن الغالبية منهم يعيشون في الشمال يمثلون حوالي 0.3 %، و نجد نسبة الإثنية الأجنبية تمثل 2 % من إجمالي سكان النيجر.

[1] - Recteur Gérard-François Dumont, Géopolitique et populations au Tchad, site web : https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2007-3-page-263.htm, site consulté le :16/03/2017.
[2]- Les différentes ethnies au Niger, site web : http://www.pierreschmitt.com/et-aujourdhui/etaujourdhui2.htm, site consulté le : 17/03/2017.

المبحث الثاني: العامل الإثني و أزمة بناء الدولة

لقد أدت نهاية الحقبة الإستعمارية إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة و معها إنطلقت عملية بناء الدولة الحديثة الإستقلال، حيث إعتبر العديد من الباحثين أن الدولة في إفريقيا هي في الحقيقة تركة إستعمارية غربية من حيث تسلط النظام، فسيطرة نخبة معينة على الحكم و عدم الفصل بين الحاكم و الدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية و إنتشار الفساد خاصة لدى الطبقة الحاكمة، و تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة السياسية، و إنتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة و الطبقة الحاكمة. كل هذا أدى إلى تعرض الدولة في منطقة الساحل إلى العديد من الأزمات السياسية الإقتصادية، مع وجود العديد من المشاكل أهمها إشكالية بناء الدولة، في ظل تنامي الهويات العرقية الإقليمية و الدينية التي دخلت في صراع مع الدولة من أجل البقاء، و أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك مما أدى إلى إنتقاص شرعية الدولة.

يعرف فرانسيس فوكوياما عملية بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة، أي تقليص كل من مدى و قدرة الدولة في آن معا[1]. و بهذا فعملية بناء الدولة إذا تعبر عن ذلك الجهد الواعي الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة هندسة سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية، و تضمن المشاركة، مراعاة حقوق الإنسان، كرامة المواطن، بناء مؤسسات إدارية و تنظيم إقليمي، القيام بمؤسسات إقتصادية و تعزيز الموجود منها لحماية التراب الوطني و تكون خاضعة للقانون[2]. فالمشكلات التي واجهت الدولة في إفريقيا و منطقة الساحل ما بعد الإستعمار

[1]–فرانسيس فوكوياما ، (بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين)، ترجمة: مجاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 11.

[2]–بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2011، ص 66.

هي في توطين النموذج الغربي للدولة، و هذا راجع إلى غياب تقاليد أسس بناء الدولة في التاريخ الإفريقي المعاصر و هو ما يفسر رفض فكرة الدولة من قبل المجتمع، و هو ما أكده غورن هايدن Goren Hyden حيث يرى أنه بإستثناء إثيوبيا فإن المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء لم تستطع أن تطور بنفسها أنظمة دولتية. كما يميز جون وايزمان John Wisemen بين ثلاث مراحل في التطور السياسي و الإجتماعي في إفريقيا: الأولى و هي المرحلة المبكرة تتمثل في سنوات تصفية الإستعمار، و بداية تحقيق الاستقلال الوطني، و قد ميزتها جملة قضايا رئيسية أبرزها إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، و كذا قضية تحقيق التنمية السياسية. الثانية حدد مداها من منتصف الستينات و إلى غاية نهاية ثمانينات القرن المنصرم، و طبعتها ثلاثة ملامح رئيسية: التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية و التحول نحو تبني نظام الحزب الواحد، ثانيا تدخل العسكر المباشر في الحياة السياسية، و أخيرا وجود أنظمة انتخابية تنافسية سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد. المرحلة الثالثة بدأت مع سنة 1989 و شهدت تحولا ملموسا في النظم السياسية الإفريقية حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية و الدستورية في صورة الديمقراطية الشكلية، و هي ديمقراطية غير حقيقية أو ما يسميها ريتشارد جوزيف Richard Joseph بإسم الديمقراطية الإفتراضية[1]. فأزمة بناء الدولة تعكس إحدى المعضلات الأمنية التي تعانيها دول منطقة الساحل، فالإرث التاريخي الذي أنتجته مشكلة الحدود الجغرافية الذي أنتجته مشكلة الحدود الجغرافية الموروثة عن الإستعمار في كثير من الأحيان تعتبرا إصطناعية و مصدرا للكثير من المشاكل الحالية، كما لم تؤخذ بعين الإعتبار الواقع المحلي للحدود الموضوعة، و كان يتم ترسيم الحدود خاصة بين الفرنسيين و الإنجليز على أساس موسم الرعي و الأخذ بعين الاعتبار الشعوب الرعوية كالتشاد و السودان

[1]–عريبي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب و تحديات البناء، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 28، 2016، ص ص. 23–24.

و بالمثل في كينيا، و يتم تمديد هذه الحدود لتتكيف مع منطقة الرعاة، هذا كله أدى إلى نشوب عديد النزاعات الحدودية ما بعد الإستعمار من بينها:

-الصراع بين تشاد و ليبيا للسيطرة على قطاع أوزو Aouzou.

-الصراع بين موريتانيا و السنغال 1989-1990.

-النزاع بين الكاميرون و نيجيريا في شبه جزيرة باكاسي Bakassi التي توجد بها موارد النفط[1].

كذلك هذه الحدود لم يراع فيها التنوع الإثني و القبلي و خصوصية المجتمعات الإفريقية، و تشكلت بهذا تجمعات سكانية إفريقية غير متجانسة عرقيا و ثقافيا، تم ضمها إلى بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات في دول مجاورة أخرى، و هو ما أثر في عملية بناء الدولة نظرا لبلقنة الساحل الإفريقي، كما ظهر تباين في حجم الدول أثناء توزيع الأقاليم بين القوى الإستعمارية فنجد دول كبيرة المساحة كمالي، النيجر، تشاد و في نفس الوقت دول لا تطل على البحر و في المقابل نجد دول صغيرة مثل غامبيا التي تشق السنغال. إن العامل الإثني الهوياتي و التقسيم التعسفي للحدود دون مراعاة للخصوصية المجتمعية هو متغير رئيسي حسب دراسات توال فرانسوا [2] Tual François في فهم ظاهرة أزمة الدولة. فالنظم السياسية الإفريقية عجزت على خلق أو بناء الدولة الوطنية في ظل عجزها عن التعامل مع الواقع المجتمعي المتعدد، و هو ما خلق أزمات و موجات عنف سياسي واسع مع عدم القدرة على تسمية أو إطلاق مصطلح شعب على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم هذا المجتمع، بل و يجعل من الصعوبة حتى إطلاق مصطلح دولة على ذلك الكيان. و أسست دول الساحل ضمن حدود سياسية و إدارية قطعت أوصال المجتمعات و الثقافات و اللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة

[1] -L'Etat nation en Afrique subsaharienne un modèle en crise, site web: geonconfluences ,ens-lyon.fr, site consulté le: 05/03/2017.

[2]-عريبي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأطراف و منسجمة الجنوب و الشمال. و هكذا أمام فشل الأنظمة في التعامل بحكمة و فاعلية مع هذا النظام الذي طال كل شيء الهوية اللغات الثقافات التنمية و البناء، إلخ...إضطرت الجماعات و خاصة في أزواد و صحراء النيجر و جنوب السودان التي شعرت بالطرد و الحرمان إلى اللجوء إلى العنف المسلح لتحسين وضعها في عملية توزيع الثورة و المشاركة السياسية في تسيير الدولة. لهذا استمرت الحروب و النضالات السياسية و المدنية في عموم دول الساحل ضمن مسار تاريخي من الصراع و الأزمات واكب ميلاد دول المنطقة و إستمر إلى يومنا هذا[1].

إن الدولة وجدت نفسها أمام تحد يتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بحيث يدركون أنهم مميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، إذ يجب أن يشعر المواطنين في الدولة الجديدة إلى إقرار كون إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليميا كما أصبحت الدولة في حذ ذاتها غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، بل الدولة أصبحت كأحد مصادر اللاأمن كون التهديدات نابعة من داخل الدولة، و إقتصر عملها على تأمين فئات معينة فقط. و هي نفس الرؤية التي يتقاسمها جون جاك روش و التي يرى من خلالها أن الدولة أصبحت مصدر تهديد امني لشعبها و ذلك عبر سيطرة اثنية معينة أو نخبة مؤسسية عسكرية على مقاليد السلطة، و هي الصورة التي ولدت العنف البنيوي . فالدولة كعنصر يتم التعامل معه داخل مجتمعات الساحل الإفريقي على أنه شيء يكتسب بالقوة و الدولة ليست أسمى غاية تسعى كل المجتمعات لتحقيقها، بل هي وسيلة لضمان أو إخضاع الآخرين و إذا لم يتم تحقيق ذلك قد تكون المواجهة حتمية، أي صورة مجتمعات اللادولة أو اللادولتية.

[1]–محمد فال ولد بلال، الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات، ندوة المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإنسانية، موريتانيا، 2012.

إن أزمة الهوية و الاندماج في دول الساحل الإفريقي تظهر في ثلاث صور أساسية:

أ. التباين العرقي و التعدد الإثني و اللغوي و الديني.

ب. معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع.

ج. ضعف الانتماء و تحول الولاء إلى الخارج.

من جهة أخرى هناك من يرى أن البعد الاقتصادي، و خاصة في ظل تنامي التفاعلات العابرة للقومية مع تصاعد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات يقيد مسار التنمية و بناء الدولة و حتى مسار السلم و الأمن، و هناك من يتبنى إقتراب التبعية في تبرير العجز الدولاتي على إحتواء الإستقطابات الداخلية، في حين أكد الآخرون فيما يعرف حاليا باقتصاد الحرب و ما يحدثه من انعكاسات محفزة على النزاعات، كمساعد على إستمرار حالة اللاإستقرار داخل هذه الوحدات الدولية التي تعد بيئة آمنة لفواعل جديدة كالقرصنة البحرية و البترولية و تهريب الثروات الطبيعية، و نشاطات الإجرام المنظم، بإعتبارها بعدا من أبعاد أزمة الدولة، و إحدى المآزق المطروحة في الأجندات الأمنية الدولاتية و الدولية، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الإقليمية أو المنظمات الدولية، إلى درجة أن مسارات بناء السلم و الأمن و إعادة الإعمار أصبحت مرهونة بطبيعة التفاعل مع هذه التحديات[1].

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة من التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي، حيث هناك من يرجعها إلى الطبيعة القيادية و الاستراتيجيات المتبناة في ظل أنظمة مبنية على منطق التسييس و شخصنة الشيء العام لخدمة المصلحة الخاصة، و هذه العلاقة التي تدعمها الطبيعة العمودية للمؤسسات و الهياكل الدولاتية المترسخة حتى داخل البنى التربوية و الأسرية، نجدها في دراسات رينيه لومارشون René Lemarchand و صمويل إيزنشتات Samuel Naoh Esentadt ، هذا الأخير

[1]–خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي الواقع و الرهانات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 26.

تحدث عن أن المجتمعات في إفريقيا محكومة بمنطق سياسي يقوم على حصر السلطة و الدولة في شخص الحاكم بحيث تم إعادة إنتاج نموذج الهيمنة المشخصنة بهدف حماية النخبة الحاكمة و الحفاظ على مصالحها، ذلك أنه لضمان احتكار التمثيل السياسي كان لا بد لها من أن تبحث عن إستراتيجية جديدة لتثبيت مركزها، و هذا يتطلب الحيلولة دون وصول الموارد من المركز إلى الطرف و التحكم في سيرورة التحديث الاقتصادي من أجل تثبيت شرعيتها مع العمل على عدم ميلاد نخب جديدة منافسة تطالب بحقها في السلطة و في التمثيل السياسي، و يمكن حصر هذه الأنظمة التي حكمت الدول في ثلاث و هي:

√**أنظمة زبائنية:** إن النظام الزبائني هو نظام سياسي و إجتماعي يصف علاقات غير متكافئة و غير ندية بين مجموعات من الفاعلين السياسيين ينقسمون إلى رعاة و عملاء و أحزاب سياسية، فهو نظام قائم على المحسوبية. أي علاقة التبعية الشخصية في تبادل ثنائي للخدمات بين الزبون و قائده.

√**أنظمة باتريمونيالية:** يرى جون فرانسوا ميدار J.F Médard أن الأنظمة الباتريمونيالية (Ptrimonialisme) تشكل القاسم المشترك للممارسات المختلفة و لخصائص الحياة السياسية الإفريقية التي تعرف الرشوة، الزمرية، القبلية، الجهوية، الزبونية، المحسوبية، الربوبية، الكاهنية، الفساد، الافتراس و العصبوية، سواء كانت قائمة على التبادل الاجتماعي و التبادل الاقتصادي[1]. و يتميز هذا النوع من الأنظمة بالعديد من الخصائص منها: توسيع الإدارة البيروقراطية ما أدى إلى عرقلة التنمية، شخصنة العلاقات السياسية و وجود قوات خاصة تحيط بالرئيس تقوم بحمايته و أحيانا تصل حتى إلى مهمة القيام ببعض الإغتيالات.

[1]–رضوان بروسي، الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا دراسة في المداخل النظريات الآليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 45.

و نجد Jean Claude Willame يقدم لنا مفهوم الباتريمونيالية اللامركزية و هي حسبه تهدف إلى تسليط الضوء على الطبيعة غير المكتملة من السيطرة المركزية، و هي في الأساس تسير جنبا إلى جنب مع تطوير العلاقات على أساس الولاءات البدائية، و الاستخدام الشخصي للجيوش الخاصة و الميليشيات و المرتزقة. و من وجهة نظر أخرى عكسه يرى Thomas Callaghy[1] أن مفهوم الباتريمونيالية يرتبط بتوطيد السلطة و الصعود السياسي، و يرى أن توحيد هياكل دولة قابلة للحياة لا يزال غير مؤكد في الكثير من دول الساحل في ظل وجود أشكال الهيمنة صعود الإستبداد و إقامة نظم الحزب للدولة.

√أنظمة نيوباتريمونيالية:

دائما حسب رؤية ميدار فإن النيوباتريمونيالية مفهوم مستوحى من كتابات ماكس فيبر، و هي التصور المناسب القادر على تحليل و فهم طبيعة الدولة في إفريقيا، ويرى أنه من الممكن تصنيف الأنظمة التسلطية على أساس درجة القسر و درجة المأسسة. و عليه يتم التمييز بين الأنظمة السلطانية و التي تتسم بالطابع الشخصاني الذي يسيطر على طبيعة هذه الأنظمة، فصاحب السلطة هو المخول الوحيد بممارسة العنف السياسي، كما أن التعسف و الإستبداد القمعي يمارس بصورة فجائية. و هناك أنظمة نيوباتريمونيالية تتميز بحد أدنى من المأسسة عن الأنظمة التسلطية، حيث يقدم ميدار نموذجين للأنظمة السياسية في إفريقيا متمثلة في التسلطيات المتشددة و التي تتميز بالتخويف الطغيان و الإقصاء، و تمثل دول قمعية حقيقية تمارس التعسف و الإستبداد و تقوم على درجة من مأسسة قواعد السلوك. أما النموذج الثاني فهو التسلطيات المعتدلة و هي الحالة التي لا يشكل فيها العنف في الدولة جهازا مركزيا لممارسة السلطة[2].

[1] -Daniel C.Bach et Mamoudou Gazibo, L'Etat patrimonial genèse et trajectoires contemporaines, les Presses de l'Université d'Ottawa,Canada, 2011, pp. 41-42.

[2]–رضوان بروسي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

كما نجد مجموعة من النظريات التي فسرت أسباب فشل و إخفاق الدولة و من بينها نظرية سياسة البطون لجون فرانسوا بايار[1] J.F.Bayart، إن هذه النظرية هي عنوان فرعي من كتاب حول الدولة في إفريقيا الصادر سنة 1989. لقد حاول الكاتب فهم أسلوب الحكم في إفريقيا و سلوك الأفراد و الجماعات فيها من خلال إقتراح نمط للبرهنة و التحليل، و قام بتسمية كتابه نسبة إلى التعبير الكاميروني "سياسة ملء البطون" للإشارة إلى هذه الطريقة في الحكم أو كما كان يقول فوكيه إمكانية الحكم في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. إن النفاذ إلى سلطة الدولة هو بحذ ذاته البحث عن إيجاد مدخل أو النفاذ إلى الموارد المادية و المعنوية لهذه الدولة، هذه العملية تتطلب احتكار قسري و إستبدادي للدولة و مواردها الذي يأخذ مصطلح التراكم في نظرية بايار، هذا التراكم بدوره سيتحول إلى سياسة البطون، و بهذا فالوصول و الإستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد للمشاركة في تقسيم الكعكة الوطنية. و يقدم لنا مثال عن أحد الأحزاب النيجيرية و التي اتخذت لنفسها شعارا أن آكل و أنت تأكل. و لكن الجميع لا يأكلون على حد سواء. و الحكمة الكامرونية القائلة " الماعز يرعى حيثما يتم ربطه "[2].

و هكذا ترتبط سياسة ملء البطون بالعديد من المجالات، فمن الناحية السياسية تترجم هذه السياسة في الخوصصة الجذرية و الراديكالية للدولة و إجرامية ممارستها، و الانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع العسكري كما الحال بالنسبة إلى النموذج التشادي و الأوغندي و المالي. و يخلص بايار[3] أن سياسة ملء البطون تعود إلى التارخانية الخاصة بالدولة، فهي لا تهدف إلى جعل الدولة الحديثة في إفريقيا في بوتقة واحدة، بل هي مجرد مفهوم و تصور مرتبط أساسا بتصور الحكم.

---

[1]–جان فرانسوا بايار ، (سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة الافريقية)، ترجمة: حليم طوسون، الطبعة 1، دار العالم الثالث، مصر، 1992، ص 319.

[2]–نفس المرجع السابق، ص 283.

[3]–الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المبحث الثالث: تأثير الإثنيات: نزاع الطوارق نموذجا

هوية الطوارق تعرف حسب السياقات التاريخية و المناطق الجغرافية، أما طوارق مالي فغالبا ما يربطون هويتهم بأسلوب حياتهم و ثقافتهم، فهم سكان الصحراء سواء كانوا أمازيغ أو عربا أو زنوجا من الذين إرتبطوا بهم عبر التاريخ و تبنوا ثقافتهم و نمط عيشهم، و يتحدث الطوارق اللغة الأمازيغية (لهجة الطماشق) و اللغة العربية و اللهجة الحسانية، و بعض اللغات المحلية الإفريقية كالصونراي، و دينياهم مسلمون سنة يميلون للتصوف. و بأكثر من مليون و نصف مليون نسمة يتوزعون على قبائل أمازيغية عدة، منها إيفوغاس، إماجغان، إيموشاغ أويلمدن، إمغاد، إكلسوك و غيرها، و كل قبيلة منها تنقسم إلى قبائل فرعية و عشائر، و يتوزع العرب منهم على قبيلتين رئيسيتين هما قبيلة كنته و قبيلة البرابيش[1].

و بينما ينحدر الطوارق الأمازيغ من قبيلة صنهاجة (المغرب الأقصى) ينحدر الطوارق العرب البرابيش من قبيلة الرحمانة (مراكش) بينما ينحدر الكنتيون من بني فهر(توات)، و كلتا القبيليتين أيضا تنقسم إلى قبائل فرعية، و يدخل في تكوين كل قبيلة من هذه القبائل العنصر الزنجي، و قد إندمجوا مع القبائل الطوارقية و صاروا جزءا منها. جاب الطوارق الصحراء الكبرى شرقا و غربا، غير أن الحدود السياسية المعاصرة قسمتهم على دول النيجر و مالي و الجزائر و ليبيا و بوركينافاسو، أما في مالي فهم ينتشرون في النصف الصحراوي الشمالي الذي يسمى أزواد أي أرض الترحال، و تبلغ مساحتها 822 ألف كلم^2، و تحدها موريتانيا غربا، و الجزائر شمالا و النيجر شرقا، و بوركينافاسو جنوبا، و تعتبر تمبكتو و غاوة و كيدال أهم ثلاث مدن في منطقة أزواد.

إعتمد إقتصاد الطوارق تاريخيا على التجارة و الرعي و مناجم الملح، و لا تزال إلى يومنا هذا تعتبر المجالات الرئيسية لاقتصادهم، بالإضافة إلى السياحة التي لعبت دورا مهما في تطوير اقتصاد مدينتي تمبكتو و غاوة، مما يتيح إمكانيات زراعية هائلة.

[1]–علي صبري، طوارق مالي ملوك الصحراء، **مجلة الجزيرة**، قطر، العدد 50، أفريل 2016، ص05.

أما فيما يخص الثروات الباطنية فقد أظهرت دراسات كثيرة توفر المنطقة على مخزونات مهمة من البترول و الغاز و الذهب، كما تتوفر المنطقة على أكبر مخزون مائي باطني في العالم، بحيرة تامسنا، لكن هذه الثروات الطبيعية غير مستثمرة إلى الآن بسبب عدم استقرار المنطقة امنيا، و كذلك الأمر بالنسبة للسياحة و التجارة لنفس السبب[1].

هناك ثلاث اتجاهات من الدراسات التي تحاول وضع فهم و إدراك صحيح لقضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي و هي:

أولا: إرجاع جذور أزمة الطوارق إلى النظم السياسية لدولتي مالي و النيجر على حد سواء، حيث تم توظيف هذه القضية السياسية لأغراض خاصة على حد تاكيد مانو داياك Mano Dayak من خلال مؤلفه Touareg la traged، و هو من طوارق النيجر، و قد أضاف عدة عوامل أخرى لتصوره[2]:

-تهميش قبائل الطوارق لأكثر من ثلاثين سنة، فلا تواجد لهم على المستوى الإداري و السياسي.

-لجوء النظام في كل من النيجر و مالي إلى سياسة التجويع ضد قبائل الطوارق و كذلك على تحريض الإثنيات الأخرى ضدهم.

-يتم معاملتهم على أنهم أكراد إفريقيا و حرمان الشباب التارقي من التعليم و حتى السفر إلى الخارج.

-غياب أو تغييب البرامج التنموية التي تستهدف منطقة الشمال.

-البيروقراطية التي تمارس ضدهم على مستوى ضدهم على مستوى الإدارات.

-الاستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة إليهم.

عليه فان إحساس الطوارق كمجموعة إثنية اللاأمن إزاء المجموعات الإثنية الأخرى، وكذا إزاء السلطة لدفعها نحو تعزيز أمنها و هو الأمر الذي تم إدراكه على أنه خطوة نحو التصعيد و الدخول في

[1]-نفس المرجع السابق، ص 06.

[2]- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010، ص 34.

حرب معها مما أدى إلى زيادة حدة النزاع.

ثانيا: يتم تصنيفها كقضية إثنية مثل طبيعة الدول الإفريقية التي تعرف بقسوتها الطبيعية، و تأثير الفقر و مسألة العدالة الاجتماعية، و يبرز هنا أندري ساليفو Andre salifou [1]، و من جهة ثانية أضحى الصراع في دولة مالي مثلا محصورا في النمط المعيشي، ما بين ما هو تقليدي و ما أصبح حديثا، أي صراع بين الحكومة كجهاز و كتنظيم حديث و بين تنظيم الإثنية الطوارق كتنظيم تقليدي تاريخي. بين ما هو حديث و ما هو تقليدي أن:

– التنظيم الحديث يعني القيادة السياسية و يشمل أصحاب رؤوس الأموال، الطلبة الجامعيين و تلاميذ الطور الثانوي.

–التنظيم القديم يعني المزارعين و يشمل الحرفيين البسطاء و صغار التجار.

فما حصل هو عملية التراكم أو بما يسمى بـ snow ball أو كرة الثلج* للعوامل التالية:

√عامل عدم الاستقرار السياسي.

√ضعف القدرة الاقتصادية.

√هشاشة التركيبة المجتمعية.

ثالثا: هذا الاتجاه حاول الجمع بين العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية. هذا العامل ممثلا في قضية المناخ و الجفاف التي مرت بها منطقة الساحل، و الذي مس و أثر على المنطقة التي يتواجد بها قبائل الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق و هذا ما أكده مايقا محمد تيسا فارما Miega Mohamed Tiessa–Farma ، حيث أبرز وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي

[1]–نفس المرجع السابق، ص ص. 35–36.

* مصطلح كرة الثلج استخدمه صامويل هنتغتون في كتابه الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في إشارة إلى تراكم و تأثير عوامل خارجية و داخلية (سياسية و إقتصادية و ثقافية) عديدة تدفع بدولة ما إلى تبني نهج الديمقراطية.

في المنطقة الساحلية، و فشل سياسات التكيف التي و ضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر. لذلك يمكن الإشارة إلى تدخل القوى الإقليمية و الدولية خاصة فرنسا و ليبيا هاته الأخيرة بعد عجزها عن تحقيق الوحدة العربية إتجهت نحو الوحدة الإفريقية، و تبنت في الساحل ما يعرف بسياسة "س.ص" أي سياسة الساحل و الصحراء، كما نجد فرنسا تحاول الدخول على الخط من خلال سعيها لإحياء مبادرة المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء[1].

إن السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية في إستيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي و فشل الخطط التنموية، و إقتصارها على جماعات إثنية قريبة من السلطة دون سواها، فالتنمية عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تحتاج و تنتشر في المجتمع كله رأسيا و أفقيا، فكسر هذه القاعدة يؤدي إلى شعور بعض الجماعات الإثنية أنها مقصاة و أن انتمائها صوري، و هي عوامل تساعد على ظهور حركات تمرد تبدأ بمطالب دستورية و قانونية لتتحول إلى مطالب أكثر تطرفا في حال ما فشلت الدولة المركزية في معالجة المطالب الشرعية[2].

إن ثورات الربيع العربي شكلت أيضا فرصة للحركات السياسية الانفصالية بالإقليم خاصة الطوارق فرصة مجددا للعودة إلى الثورة و الكفاح من اجل التحرير، و شكلت الحرب الليبية فرصة للطوارق لتهريب السلاح إلى الإقليم من اجل التمهيد للثورة، و بعد سقوط نظام معمر القذافي حتى بدأت الفصائل و القبائل و المجموعات العسكرية نقل كل ما تقدر عليه من آليات فتاكة و عسكرية إلى الإقليم عبر مسالك الصحراء، و بدا الطوارق في كفاحهم المسلح الذي كان من أهم تداعياته انقلاب 22 مارس 2013 الذي قام به صغار الضباط في مالي، و أنهى الحكم الديمقراطي التعددي الذي ميز مالي و السنغال في الغرب

[1]–علي عشوري، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 1997، ص 19.

[2]–كاهي مبروك، مقال بعنوان : منطقة الساحل الافريقي صراعات قديمة و تحديات جديدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة.

الإفريقي خلال العقود الأخيرة[1].

إن نزاع الطوارق في مالي بالخصوص شكل هاجسا حقيقيا بالنسبة لدول المنطقة بدءا من مالي نفسها مرورا بموريتانيا، الجزائر، السنغال، بوركينافاسو و النيجر، و أضحت مسألة الهوية و الأقليات الإثنية أهم قضية تشكل خطرا داهما على وحدة و استقرار جميع دول الساحل. و باعتبار الطوارق يمثلون أحد مكونات مجتمعات دول الساحل الإفريقي فإن أي إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحراء من شأنه أن يحرض طوارق منطقة أخرى بإعتبار علاقات التناسب و التجارة التي تربط هاته الإثنيات[2].

إلى جانب التداعيات على صعيد المنطقة عموما، تسببت أزمة مالي أيضا بتقويض الأمن داخل بعض الدول في شمال أفريقيا، عبر إحداث تشوش في الاستراتيجيات الوطنية وزيادة التشنجات الداخلية. ففي الجزائر مثلا، أجهضت الأزمة مقاربة تعتمدها الحكومة منذ وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في بلدان الساحل، فبعدما سعت الجزائر جاهدة طوال سنوات لتفادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، و أشرفت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي، و عملت على إقصاء منافسيها في شمال أفريقيا و منعهم من التدخل، تسير الأمور الآن في الإتجاه المعاكس تماما. فبسبب الأزمة في مالي، حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية، و تتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود. كما أن "بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية"، التي تشكّلت بمجهود إقليمي، أدت إلى تهميش الجزائر التي تتبنى سياسة عدم التدخل، و مبادراتها الأمنية الإقليمية المتعددة. فضلا عن ذلك، و في حين طالب البعض في المجتمع الدولي الجزائر ببذل مزيد من الجهود، لمّحوا علنا إلى أنه من شأن دول أخرى في شمال أفريقيا أن تتسلّم زمام الأمور في المنطقة.

في موريتانيا، تؤثر أزمة مالي في الديناميكيات الداخلية الأساسية، فمع أن نواكشوط تملك خبرة في

[1]–كريم مصلوح،(الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص 117.

[2]–ب.حياة، الجزائر تطلق مبادرة لتهدئة الأوضاع في مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6834، الجزائر، 2012، ص 06.

التدخل في شمال مالي ضد الإرهابيين، رفضت الإنضمام إلى قوات باماكو أو إلى الفرقة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مواجهتها مع الطوارق. و إنتظرت صدور تفويض من الأمم المتحدة قبل التعهّد بإرسال جنود، لكن و مع أن مجلس الأمن الدولي وافق منذ وقت على تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، قد عمد الرئيس محمد ولد عبد العزيز على فرملة نشر الجنود الموريتانيين، لأن كل خطوة يقوم بها فيما يتعلق بالأزمة في مالي، تتعرض إلى التدقيق الشديد والانتقادات الحادة من المعارضة السياسية في الداخل، و التي ندد معظمها بالتدخل الخارجي الواسع في شؤون الدولة المجاورة. في هذا السياق، يضع اللاجئون الحكومة في نواكشوط أمام تحديات كبيرة، خاصة أنها إستقبلت العدد الأكبر من اللاجئين القادمين من مالي، و لا يزال الرئيس الموريتاني مضطرا، على ضوء الأزمة في مالي، إلى السير على حبل رفيع بين الإلتزامات الدولية و بين الواجبات الملقاة على عاتقه في الداخل[1].

تلك الأزمة كانت مؤشرا واضحا على الضعف الهيكلي الذي تعاني منه دولة مالي و كذا عدد من دول الساحل الإفريقي و مؤشرا موضوعيا على السياسات العبثية التي إستمرت طيلة السنين الماضية في تدبير الشؤون الداخلية و تحقيق الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة بالإضافة إلى الممارسات الغير منضبطة لقواعد القانون الدولي و عدم إحترام حسن الجوار و التساهل في ضبط و حماية الحدود أمام الهجرة السرية و تجارة المخدرات و السلاح و ضعف العمل المشترك و التنسيق لتحصين الأمن الإقليمي من خطر الإرهاب و الجريمة العبر الوطنية، مما أضر بشكل بالغ بكل جهود التنمية الإقليمية و بديناميكية التعاون الإقتصادي و الإستراتيجي. خاصة بالنسبة لدول الساحل الرئيسية الجزائر مالي

[1]– بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية، موقع الأنترنت: http://carnegieendowment.org/sada/52019، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/003.

موريتانيا و النيجر، و هو ما أدى في النهاية إلى توسع منظمات الجريمة العبر الوطنية ، المجموعات الإرهابية ، التنظيمات المسلحة الجديدة التي تتبنى العنف و القتل و التدمير في سبيل تحقيق مشاريعها التخريبية، كما أدى إلى التدخل العسكري الدولي بالمنطقة خاصة التدخل الفرنسي المدعوم أمريكيا و غربيا من أجل إعادة السيطرة على المنطقة و حماية مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية و دعم الدول الإفريقية الحليفة للغرب في إطار الحرب على الإرهاب[1].

إن الأزمة المالية وما ترتبت عنها من تداعيات إقليمية ودولية خطيرة نموذجا واقعيا على ما يمكن أن تسفر عنه الحركات الإنفصالية والمليشيات المسلحة من دمار و تخريب في المنطقة برمتها و تهديدات أمنية قد تتجاوز مدى منطقة الساحل و الصحراء لتمتد إلى كامل منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد الأزمات التي شهدتها ليبيا و تونس إبان حراك الربيع العربي، و تمكن عدد من الحركات الجهادية من الإستحواذ على مخازن الأسلحة التي فتحت على مصراعيها بعد سقوط نظام القذافي .

[1]- بدر الدين الخمالي، التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وانعكاساتها الأمنية، موقع الأنترنيت:

http://www.islammaghribi.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/10.

خاتمة الفصل الثاني:

نستنتج مما سبق، أن منطقة الساحل الأفريقي تعد إحدى بؤر التوتر في العالم و بالنظر إلى الأزمات و الصراعات الإثنية و القبلية التي تعيشها المنطقة حاليا يمكن اعتبارها " ساحل الأزمات " أو " قوس الأزمات"، حيث أصبحت المنطقة مصدر لكثير من المشاكل المرتبطة غالبا بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، كما أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل، حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل و عجز في التعامل مع التنوع العرقي و التعدد الثقافي .

إن مخاطر تأجيج النزعات الإثنية في منطقة الساحل تكمن في أنها تعمل على تعريض أمن المنطقة كلها للوقوع بين مشاريع الفوضى و الضعف الهيكلي و القضاء على إستقرار و أمن المنطقة و إدخالها في دوامة حروب إقليمية لا تنتهي، حيث ستوفر المساحات و المناخ الملائم للجماعات المتطرفة المتشددة لكي تنمو و تتكاثر لنشر التخريب التدمير و الفوضى في كامل المنطقة، مستغلة تصارع الدول، إنهيار السلط السياسية، ضعف الإستراتيجيات الأمنية، تفاقم الصراعات الإقليمية الحدودية و تناقضاتها، التشرذم الداخلي الديني، المذهبي، القبلي كما هو الحال بمالي و النيجر، مع ضعف أنظمة الحكم و عبثية سياساتها الداخلية و الخارجية كما هو حال الجزائر و موريتانيا.

الفصل الثالث:

مشكلة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر منطقة الساحل من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب إنتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الإرهابية، و تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات و الأسلحة...الخ.

إن الإرهاب و الجريمة المنظمة تعد إحدى أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة، بإعتبارها عملا من أعمال العنف المتسم بالوحشية المفرطة، كونها إتخذت أسلوبا منظما و عابرا للقارات، و عمت جميع أنحاء العالم، مما جعلها تهديدات شديدة الخطر، تهدد الأمن و الإستقرار الداخلي و الإقليمي للدول، بل العالمي.

المبحث الأول: التحدي الإرهـابي في منطقة الساحل

تشكل منطقة الساحل أرضية خصبة لعمل الجماعات المتطرفة بسبب الاختلاف الإثني و العرقي، و بيئة حاضنة للجماعات المتشددة على إعتبار أنها تتوفر على العديد من العوامل التي تجعل من نمو هذه الجماعات أمرا سهلا. لقد كان للقاعدة السبق في عولمة الحركة الجهادية من خلال عملياتها و عدد الأفراد الذين تم استقطابهم، فإستطاعت جلب العديد من الجماعات التي كانت تستغل على الصعيد المحلي مستفيدة من صراعها مع الأنظمة، كما استغلت القاعدة الأوضاع المتردية في دول الساحل و جنوب الصحراء لتتغلغل و تنتشر بين المجتمعات المحلية، و أصبحت في دول مثل ليبيا و النيجر من خلال حضور عسكري و مالي و نيجيريا و الصومال بالإضافة إلى خلايا نائمة في دول شمال و غرب إفريقيا و موريتانيا و الجزائر و تونس و مصر و السنغال و شمال تشاد و غيرها[1].

بهذا فإن ما يجري في الساحل الإفريقي هو إمتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم، لكن بحكم أن المنطقة ذات طبيعة جغرافية معقدة و وعرة فإن الجماعات الإرهابية تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة مع أي طرف لأنها ترى في إعتماد أسلوب الإختطاف و طلب الفدية كمبرر لإطالة عمر الإرهاب على مستوى العديد من الجبهات.

تعرف الموسوعة السياسية ظاهرة الإرهاب بأنه يعني إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالإغتيال، التشويه، التعذيب، التخريب، النسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، و بشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[2]. و جاء الإرهاب في المعاجم المتخصصة بمعنى بث الرعب الذي يثير الجسم و العقل أي الطريقة التي تحاول بها جماعة أو

[1]–محمد الخلوقي، التنافس بين تنظيمي القاعدة و داعش في افريقيا، موقع الانترنت: http://barq-rs.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/04.

[2]–أسامة حسين محي الدين،(جرائم الإرهاب على المستوى الدولي و المحلي دراسة تحليلية)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 43.

تنظيم أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق إستخدام العنف. و توجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة[1].

إن كلمة إرهاب في الساحل يعرف بعض التداخل في استخدامه، إذ يسعى كل طرف إلى إستخدامه بالشكل الذي يحقق له بعض الامتيازات مثل ربطه ببعض مناطق الطوارق في مالي و النيجر، و تطور إلى جماعات مسلحة عبر الحدود، و ذلك بإعلان القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم بالإعلان في ديسمبر 2011 عن تأسيس جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، كما ظهرت جماعة أنصار الدين الطوارقية في شمال مالي، التي هي محطة أخرى متقدمة في المنطقة.

تتميز الشبكات الإرهابية بكونها أهم مستجد على المنطقة و الذي أعطى للأمن في منطقة الساحل و الصحراء بعدا جديدا، و أيضا تجلت في حدوث تغيرات في جوهر نشاط الجماعات الإرهابية حيث التغير الأول كان في التحالف بين القاعدة و جماعتين و هما الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية و الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية. و التغير الآخر حدث مع زيادة صيت القاعدة و هو ذو بعدين أحدهم دولي متعلق بشعار الجهاد ضد الغرب و حلفائه العمليات 11 سبتمبر 2001 و أحداث مدريد 2004. أما البعد الثاني يتعلق بالآثار التي تركها هذا الجهاد على الجماعات المتفرعة و إستهواها تدويل نشاطها أو التحالف مع محور عام و هو محور القاعدة، و من ثم ترتب على هذا المتغير تدويل الجماعات المسلحة في الجزائر، و ذلك بدءا بأقلمتها و إتخاذها بعدا مغاربيا و إفريقيا[2].

لقد تعاظم دور تنظيم القاعدة العالمي حيث نجح في تصدير فكره و نموذجه و أصبحت هناك جماعات تابعة و أخرى متعاطفة معه مثل جماعة أنصار الدين و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إضافة إلى حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و حركة بوكوحرام في نيجيريا، و يحظى بولاء العديد

[1]–مسعد عبد الرحمان زيدان،(الإرهاب في ظل أحكام القانون الدولي العام)، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 37.

[2]–كريم مصلوح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 69–73.

من التنظيمات المسلحة الأخرى كأنصار الشريعة في ليبيا و تونس، شباب المجاهدين في الصومال و جماعة المرابطين في شمال مالي و جنوب ليبيا. و وجد قادة تنظيم القاعدة لأنفسهم ملاذات آمنة في إفريقيا بعد استهدافهم أثناء الحرب الأمريكية في أفغانستان، و شكلت منطقة الساحل فضاء للإعداد التدريب و التزود، كما أنها مكان مناسب للإعداد لهجمات مسلحة في القارة و خارجها، و لاحقا أتاح الربيع العربي إمكانيات وفيرة للتمكين و الإعداد للتنظيم الذي وجد في الإنهيار شبه الكلي للدولة و مؤسساتها في ليبيا فرصة للتمكين و التزود أو التجنيد و الانتشار[1].

لقد إستغلت القاعدة الأوضاع المتردية في دول الساحل و جنوب الصحراء لتتغلغل و تنتشر بين المجتمعات المحلية حتى أصبحت جزءا في دول كمالي و الصومال و شمال نيجيريا، و ذات سيطرة و حضور في دول كليبيا النيجر و إقليم دارفور بالسودان، و تشكلت خلايا نائمة في كل من موريتانيا السنغال الجزائر تونس مصر السودان شمال تشاد إفريقيا الوسطى كينيا و أوغندا.

و حتى ظهور تنظيم الدولة في إفريقيا عبر البوابة الليبية في العام 2014 كان يتبع لتنظم القاعدة :

- ✓ تنظيم جماعة أهل السنة للدعوة و الجهاد في نيجيريا المعروف باسم بوكوحرام.
- ✓ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- ✓ أنصار الشريعة في ليبيا و تونس.
- ✓ شباب المجاهدين في الصومال.
- ✓ جماعة المرابطون بشمال مالي و جنوب ليبيا.

[1]–د. الحسين الشيخ العلوي، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، موقع الانترنت: http://rawabetcenter.com/archives/19800، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/04.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: هو إمتداد للجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية التي بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة، في 2006 أعلنت الجماعة إنضمامها إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن، قبل أن تسمى في العالم التالي رسميا بإسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و يقول التنظيم أنه يسعى لتحرير المنطقة من الوجود الغربي و الموالين له و حمايتها من الأطماع الخارجية، و يتزعم هذا التنظيم عبد المالك دروكدال الملقب بأبو مصعب عبد الودود. و تبرز محددات الإنتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة في بعدها المجالي من القطرية إلى الإقليمية من خلال تحويل التنظيمات المسلحة التي يراهن عليها تنظيم القاعدة من تنظيمات قطرية إلى تنظيمات توسع من مجال نشاطها ليشمل الدول المجاورة مستفيدا من شساعة المناطق الحدودية داخل هذا المربع الجغرافي المغاربي، و وجود دول شبه فاشلة في ليبيا و مالي يختارها التنظيم لينشط فيها و يتوسع و يتمدد بمعني إستغلال هشاشة الدولة[1].

لقد سمح سقوط نظام القذافي في 2011 بتقوية الجماعة نفسها عدديا و عدة، لكن بعض خبراء منطقة الساحل كالأنثربولوجي البريطاني جيرمي كينان[2] يقولون أن النظام الجزائري إخترق هرم تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، و بالتالي يرى أن نفوذ القاعدة في هذه المنطقة مفتعل لتنفيذ أجندة دولية.

جماعة المرابطون: هي جماعة مسلحة تأسست عام 2013 على إثر إندماج فصيلين بشمالي مالي و الصحراء الكبرى هما الملثمون الذي يتزعمه الجزائري مختار بلمختار الملقب بخالد أبو العباس الشهير بالأعور و جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا التي يتزعمها احمد ولد العامر الملقب بأحمد التلمسي و الذي قتل في نهاية 2014 و خلفه أبو الوليد الصحراوي.

[1]– محمد ضريف، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، موقع الانترنت:
http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post_5252.html، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2017/04/05.

و كانت أربع من أكبر الجماعات المتشددة تنشط في منطقة الساحل قد أعلنت الاندماج في تنظيم واحد جديد تحت إسم جماعة نصرة الإسلام و المسلمين، التحالف يضم تنظيم إمارة الصحراء ليحي أبو الهمام، و جماعة أنصار الدين التي تتحرك في مالي بقيادة أغ غالي، و المرابطون لمختار بلمختار و كتائب ماسينا التي أعلنت نشاطها في وسط مالي بزعامة بول أمادو كوفا. و قد بايع أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة بصدد جمع صفوفه للعودة بقوة في ظل إشتداد الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، ما يشكل خطر على الأمن الهش في منطقة الساحل، في الصحراء و في شمال إفريقيا، حيث مازالت الحرب الأهلية في ليبيا و الوضع الهش في مالي الصومال و النيجر.

و لدى تنظيم القاعدة مجموعات ناشطة في شمال مالي، ليبيا، الصومال، النيجر، و قامت بالتوسع إلى بوركينافاسو، ليعلن التنظيم في 2016 عن هجمات إستهدفت سلسلة من الفنادق و المنتجعات التي يستخدمها الأجانب في واغادوغو.

إن القاعدة في الصومال مازالت تشكل خطرا كبيرا على الأمن سواء في سياق الهجمات الإرهابية أو قيادة التمرد المسلح، كما يقوم التنظيم بالهجوم و الإغارة على القوات الإفريقية المشتركة في جنوب الصومال، و يتحصل من هذه الغارات على غنائم و دخائر و مواد أخرى.

و في ظل إنعدام الاستقرار في شمال مالي و قدرة التنظيم على الحصول على التمويل من خلال عمليات التهريب و خطف الرهائن و كميات السلاح الكبيرة المعروضة للبيع في ليبيا، فإن تنظيم القاعدة لديه فرص كثيرة للإزدهار و إكتساب الزخم في عام 2017.

كما يجب الإشارة أن المنطقة بدأت تتحول إلى مسرح تنافس كبير بين تنظيم الدولة الإسلامية و تنظيم القاعدة[1]، حيث يعرف هذا التنافس تصاعدا ملحوظا بسبب عدم إعتراف أي من الطرفين بشرعية الطرف الآخر و محاولة التفوق عليه، فقد إعتبر تنظيم داعش على لسان الناطق باسمه أبي محمد

[1] –الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره.

العدناني أن شرعية جميع الإمارات و الجماعات و الولايات و التنظيمات في المناطق التي يمتد إليها سلطان الخلافة تعتبر باطلة، و هو ما يعني عدم شرعية التنظيمات التابعة للقاعدة في إفريقيا بعد ظهور جماعات تابعة لداعش هناك، بينما يرى تنظيم القاعدة أن داعش مجرد فصيل منشق عنه.

إنه مع الصراعات التي شهدتها المنطقة منذ 2011 أصبحت الصراعات الدولية على المنطقة أكثر حدة خاصة بين فرنسا أمريكا و الصين، ففي ظل التنافس الجيو سياسي رفضت دول الساحل و غرب إفريقيا استضافة القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا، في الوقت الذي تبنت فيه أمريكا برنامج بان الساحل الخاص بمحاربة الإرهاب في كل من النيجر تشاد و موريتانيا و مالي. ليشمل لاحقا تونس المغرب الجزائر بوركينافاسو السنغال و نيجيريا، و خصصت له نحو 100 مليون دولار، تقوده وحدة عسكرية تسمى enduring freedom.

في عام 2014 وضعت الإدارة الأمريكية برنامجا لتدريب قوات أجنبية على مواجهة الإرهاب و عززت تعاونها الأمني و العسكري مع عدة دول في الساحل ليشمل الكاميرون و أنغولا. أما فرنسا و الأكثر تأثرا بالخارطة الجديدة للإرهاب في الساحل و غرب إفريقيا و في إطار صراعها مع الإرهاب في المنطقة أعادت في 2014 نشر نحو 3000 من قواتها في منطقة الساحل الإفريقي تحت دريعة محاربة الإرهاب، كما تستغل قاعدتها العسكرية غير المعلنة في تشاد كمنطلق لطائراتها و قواتها الجوية، و تتمركز أكبر قوة برية لها في بوركينافاسو، و تخصص قاعدتها العسكرية بساحل العاج للإمدادات و التموين الأساسية، كما تلعب القوات الفرنسية المتمركزة في مالي منذ 2013 بإسم عملية سيرفال القط البري و التي عوضت في 2014 بعملية برخان دورا كبيرا في مواجهة التنظيمات الإرهابية هناك[1].

لقد أعلن قادة دول الساحل الأفريقي مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو و موريتانيا في باماكو

[1]– خالد يايموت، الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في الساحل وغرب أفريقيا، موقع الانترنت: http://aawsat.com، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2017/04/20.

عزمهم على تشكيل قوة ستتفرغ لمواجهة الجماعات الإرهابية في المنطقة. و قال رئيس النيجر محمدو ايسوفو "لمكافحة الإرهاب في شكل فاعل في دول المجموعة، قررنا تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب". من جهته طالب الرئيس التشادي إدريس ديبي الدول الأوروبية بتزويد دول الساحل بوسائل مكافحة الإرهاب لتجنب مقتل جنودهم، في تلميح إلى تقليص عدد قوة برخان الفرنسية المنتشرة في المنطقة و عدد الجنود الأوروبيين في القوة الأممية في مالي. و كانت النيجر بوركينا فاسو مالي إتفقت في نيامي على إنشاء قوة للتصدي لانعدام الأمن في منطقة ليبتاكو–غورما الواقعة بين الدول الثلاث، التي تكاد تتحول إلى معقل للمجموعات الإرهابية و الإجرامية بأشكالها كافة[1].

هناك أسباب أخرى لا يمكن إغفالها أهمها تراجع القيم الناتج عن تراجع الإنتاج الفكري، و غياب التفاعل الديناميكي الذي يحفز على السلبية في المجتمع، كما أن الفقر و التهميش الثقافي من أكثر أسباب تفاقم ظاهرة الإرهاب.

إن ثورات الشمال الإفريقي قد أتاحت فرصا جديدة للجماعات الإرهابية لترسيخ وجودها و زيادة عمليات التجنيد بجدب جماعات و مؤيدين جدد إلى صفوفه و إقامة شبكات من التعاون مع بعض الجماعات الانفصالية. لقد خلقت أجواء عدم الإستقرار و الإضطرابات الناجمة عن الربيع العربي فرصا جديدة للقاعدة و حلفائها لإعادة التجمع و إعادة التنظيم، و ظل عمل خدمات الإستخبارات و الأمن يركز على أعمال الإحتجاجات و الإضطرابات أكثر من حل المشكلات الداخلية، أكثر من تركيزها على القاعدة و غيرها من التهديدات العابرة للحدود.

[1]– دول الساحل تعتزم تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب، موقع الانترنت:
http://www.almanar.com.lb/1482556، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2017/04/20.

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة

تعرف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة حسب إتفاقية بالرم Palerme بأنها مجموعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف إرتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

و تعرف منظمة الأنتربول الجريمة المنظمة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية.

كذلك تعرفها مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة بالإتحاد الأوروبي على أنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على إرتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح[1]. لقد ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة الساحل عبر العديد من الممرات القديمة بسبب غياب الدولة لفترة طويلة، فطبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في إنتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أو تساعد على خلق الطريق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية و القضائية. كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها، إلى حدوث فوضى أجبرت العديد من سكان المنطقة إلى التنقل العشوائي و بالتالي إستفحال ظاهرة الهجرة السرية، بل و الأكثر من ذلك استمرار الحروب و النزاعات قد أدت بسكان الساحل الإفريقي إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين للاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية. و يشهد الساحل وجود ظاهرتين حيث يوجد إختراق واضح

[1]–عادل زقاغ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي مقاربة سوسيو– سياسية، **مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، العدد 23، مارس 2016، ص 156.

و كبير لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمنطقة الساحل و غرب إفريقيا، و بالموازاة تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة، و مع مرور الوقت حدث تداخل بين المناطق الحكومية و المناطق الرمادية لينتج عنها أشكال جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، إثنية و اجتماعية ، و هو ما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة و المجالات الخاصة تمتاز بالغموض، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتنقل بكل حرية في ربوع منطقة الساحل.

كما لعبت الجغرافيا الإنسانية دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة عند خضوعها لمنطق العصب (القبلية في معظمها) و هي تساهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة و هو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو اقتصادية، بالتالي يتم دمج كامل منطقة الساحل في النظام الدولي للجريمة المنظمة[1]. و من صور و أشكال الجريمة المنظمة ما يلي:

-**الإتجار غير المشروع بالمخدرات:** شكلت المسالك الوعرة و الشاسعة لمنطقة الساحل أرضا خصبة لإزدهار نشاط تجارة المخدرات من مناطق الاستهلاك بأوروبا و الشرق الأوسط مرورا بمالي النيجر ليبيا و مصر، وصولا إلى دول الخليج في الشرق الأوسط إسرائيل و تركيا ثم إلى أوروبا، فقد شكل قطاع الساحل و الصحراء دائما منطقة نشطة لتهريب المخدرات عبر طرق رئيسية صحراوية.

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في شمال إفريقيا و التي نتجت عن انهيار الحكومات المركزية جراء أحداث الربيع العربي أدت إلى تفاقم ظاهرة تهريب المخدرات، فالمنطقة تعد منطقة إنتاج للقنب الهندي و هي منطقة عبور للكوكايين، و قد أصبحت بعض دول الساحل من أكبر المنتجين لهذه المادة. و يحدث هذا في الوقت الذي إرتبطت فيه المصالح بين الجماعات الإرهابية و المتاجرين و المروجين ليكون القاسم المشترك بين هؤلاء هو الإستفادة من عائداته لبسط النفوذ و التهديد على المستوى الإقليمي و الجهوي

[1]-نفس المرجع السابق، ص ص. 158-159.

و العالمي. و تنتشر في إفريقيا ثلاثة أنواع من المخدرات الكوكايين الذي يأتي من أمريكا اللاتينية الهيروين من أفغانستان و المخدرات الاصطناعية، لقد أصبحت إفريقيا منتج و مصدر و خاصة تجاه الشرق الأقصى، و خاصة أن المستهلكين الآسيويين يحبون جدا المخدرات الإصطناعية و الإنتاج المحلي غير كاف لتلبية الإحتياجات المحلية[1].

إن غالبية مهربي المخدرات يعبرون الحدود الصحراوية الليبية بعيدا عن نقاط العبور الرسمية، كما أن حركة عبور المخدرات في منطقة الساحل مستمرة حتى إن كان التدخل العسكري في شمال مالي قد عرقل نشاط بعضهم إلا أنهم باتوا يتكيفون مع هذه الظروف و البحث عن طرق جديدة معدلين مسار حمولاتهم. و حسب ويل بانتسرز فإن دول الساحل الإفريقي من خلال مالي، النيجر، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، السنغال نيجيريا، جزر الرأس الأخضر، إضافة إلى دول غرب إفريقيا، غينيا، غانا، ليبيريا، و سيراليون تمثل مجتمعة ما نسبته 27 % (40 طن) من الكوكايين المستهلك من قبل الأوروبيين و هو ما تعادل قيمته 1.8 مليار دولار، فإن غرب إفريقيا وحده يصبح ثاني مصدر للكوكايين في العالم، فحسب إدارة مكافحة المخدرات التابعة للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا فإن ما يزيد على 240 طن من الكوكايين تعبر القارة الإفريقية سنويا[2].

من 2014 إلى 2016 هناك أنواع من المخدرات تم ضبطها في مالي كالكوكايين و الهيروين و غيرهم، حيث ضبط 03 كيلو و 614 غرام من الكوكايين في 2014 مقابل 05 كيلو و 892 غرام بحلول عام 2015 و 435 غرام في عام 2016، و من عام 2014 02 كيلو هيروين مقابل 12 كيلو غرام من الامفيتامين. أما بالنسبة للقنب تم مصادرة 04 أطنان و 750 كيلو غرام في 2014، و 04 أطنان و 95 كيلو غرام عام 2015 و 03 أطنان و 500 كيلو غرام عام 2016. في عام 2014 إعتقلت الأجهزة

[1] -Alain Rodier, Trafic de drogue et terrorisme en Afrique, centre français de recherche sur le renseignement, mars 2016, p 01.

[1]–دانييل كورتز ليبين، افريقيا معبر مخدرات آسيا و أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، موقع الأنترنت: http://www.ipsinternational.org، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/20.

الأمنية 140 من مالين 10 نيجيريين، 07 من بوركينافاسو، 02 فرنسيين، 10 غينيين، 01 موريتاني، و في العام الموالي 2015 تم اعتقال 147 من مالي، 05 غينيين، 12 من نيجيريان 11 بوركينافاسو، 01 موريتانيا ، 06 من ساحل العاج، 01 من النيجر، و في عام 2016 تم إلقاء القبض على 11 مهربا من مالي، 09 من بوركينافاسون 05 نيجيريين، 02 غانيين كلها ضالعة في الإتجار بالمخدرات على طول الشريط الساحلي[1].

كما يقوم تجار المخدرات بالدفع للجماعات المسلحة ما يشبه ضريبة مرور توازي 10% من قيمة الحمولة و تقوم بعض الفصائل المسلحة بتأمين و حماية قوافل المخدرات مقابل أجر، فحوالي 240 طنا من الكوكايين و 820 طنا من الهروين يتم ترويجها في العالم مرورا بمنطقة الساحل، و أكثر من 70 % من الكوكايين المستهلك في غرب أوروبا يمر عبر الصحراء الكبرى، و تقدر عائدات تجارة المخدرات في منطقة الساحل بأكثر من 03 مليار دولار يحصل منها المصدر في أمريكا اللاتينية على القدر الأكبر بينما يقسم باقي العائدات على كبار التجار و الجماعات المسلحة و صغار التجار و الموزعين في الساحل الإفريقي[2].

لقد ساعدت العديد من العوامل على انتشار التهديدات الأمنية المرتبطة بتجارة المخدرات في منطقة الساحل منها الجغرافيا حيث القرب الجغرافي بين أوروبا و أمريكا، كذلك الروابط التاريخية مع العلم أن غرب إفريقيا تقع في مكان قريب تقريبا بين أمريكا الجنوبية و أوروبا و بالتالي تكون هناك طرق مباشرة بينهما مما يسهل كثيرا من عملية شحن المخدرات، علاوة على ذلك أيضا هناك مساحات واسعة من الساحل غير محمية توفر للمتاجرين بالمخدرات مواقع مثالية للمخدرات العابرة ، و تساعد الحدود غير المراقبة على نقل المخدرات داخل المنطقة. بالإضافة إلى أن دول المنطقة دول ضعيفة أو هشة و كثيرا

[1] -Chiaka Doumbia, Trafik de drogue au sahel et au mali: l'ampleur du phénomène et les signes apparents de blanchiment, site web: http://www.tamoudre.org, site consulté le : 20/04/2017.

[2] -Crime and trafficking in the sahelo Saharan region: trends and routes, Libya inter ministerial committee on integrated border management, Libya, 2013.

ما تطغى عليها قضايا الفقر و ضعف المؤسسات و نقص التنمية و الفساد و سوء الحكم و الصراعات داخل الدول و الحكومات غير المستقرة[1].

-**الإتجار بالبشر:** إن المثير للقلق أن عدد من الشباب و النساء في منطقة الساحل و التي تمثل غالبية السكان يتم الإتجار بها من طرف الحركات الإجرامية و الراديكالية المتطرفة فما يقرب من 41 مليون من الشباب دون سن 25 عاما من بوريكنافاسو تشاد مالي موريتانيا و النيجر تتم المتاجرة بهم و إستغلالهم[2]، و يشكل الإتجار بالأشخاص إنتهاكا جسيما لحقوق الإنسان و هو جريمة مربحة تدر ما يعادل 150.2 مليار دولار من الأرباح غير المشروعة سنويا. و تتغير تدفقات الإتجار بالبشر بتغير الوقائع الإجتماعية الإقتصادية في المجتمعات، و يكيف المتاجرون أساليب عملهم وفقا لهذه التغيرات، و ترتبط هذه التجارة عادة بما يسمى تدفقات الهجرة المختلطة و تشمل فئات متعددة بمن فيهم اللاجئون الإقتصاديون و غيرهم من أصناف المهاجرين. و يعد الإتجار بالبشر سمة من سمات النزاع المسلح و حالات ما بعد النزاع على حد السواء، فيتاجر بالرجال و الفتيان لأغراض تزويد القوات المتحاربة بالمقاتلين، كما تزيد حدة النزاعات من خطر تعرض النساء إلى الإستغلال الجنسي و التعرض للخطف و غيرها[3].

إن تفاقم الأوضاع الأمنية و السياسية و حتى الاقتصادية في الدول التي تشهد إضطرابات قد فتحت الشهية لشبكات المتاجرة بالبشر للتربص بالمهاجرين، و جمع أكبر قدر من الأموال في الأماكن التي تشهد زحفا لهم من أوطانهم، و أصبحت تجارة رابحة انتعشت منها العديد من الدول الأوروبية. فإضطراب الوضع الأمني يخلق فرصا لعصابات التهريب و هو الحال في ليبيا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي،

[1] -Andrew Goodwin, West Africa drug trafficking: an alarming human security threat, warnpolicybrief, September 2007, pp.1-7.

[2] -Plus de 40 m de jeunes en Afrique sont des recrues potielles des terroristes, site web : https://fr.sputniknews.com, site consulté le : 22/04/2017.

[3] -ماريا غراتسيا جيامارينارو، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الاطفال، مجلس حقوق الانسان الجمعية العامة الامم المتحدة، نيويورك، مارس 2015، ص ص. 5-7.

فأصبحت البلاد ممرا للقادمين من دول الصراع في الساحل الإفريقي متجهين إلى دول أوروبا و غيرها، فجماعات التهريب المنتشرة داخل ليبيا تدر ملايين الدولارات سنويا من وراء هذه العمليات[1].

-**التجارة غير الشرعية للأسلحة:** إن تجارة الأسلحة تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم النشاط يكاد يكون الأكبر في العالم، فهذا النوع من التجارة هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان و مالي و النيجر و تشاد و غيرهم من دول الساحل، هذه الأسلحة يكون مصدرها خارجي من تمويل بعض الدول الأجنبية و شركات السلاح العالمية، هذه الشركات التي ترى في إستقرار القارة الإفريقية عموما و منطقة الساحل خصوصا كسادا لتجارتها و تراجعا لصفقاتها، فتمويل المنطقة ببعض قطع الأسلحة بطريقة غير مشروعة يدفع حكومات هذه الدول من أجل عقد صفقات شراء أسلحة للمحافظة على بقاء أنظمتها و التي هي في الأصل وصلت إلى السلطة بطريقة غير شرعية، و بقاؤها أهم من المحافظة على إستقرار البلاد.

و هناك عوامل شجعت على تجارة الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي بالذات كتراخي الرقابة على صادرات الأسلحة في البلدان الموردة، و الأعذار و التمويل المقدمين من قبل الحلفاء دون الإقليميين، إذ سهلت بوركينافاسو تسليم الأسلحة على ليبيريا، و هذا بالرغم من الحظر المفروض على هذه التجارة من طرف الأمم المتحدة، و مهربي الأسلحة عبر القوميين، كذلك قدرة المشترين على إستخدام الأموال المختلسة أو تبادل الممتلكات و احتساب قيمتها باستخدام الماس و الأخشاب أو الأسلحة[2].

كما يعتبر المتمردون و الجماعات المسلحة الأخرى مصدرا رئيسيا للأسلحة الصغيرة غير المشروعة، ونفس الأمر بالنسبة للحكومات و الجماعات المسلحة للدول المجاورة التي تعاني حروبا أهلية و إقليمية

---

[1]-تجارة اللجوء عصابات تكسب المليارات من تهريب اللاجئين، موقع الانترنت: https://www.sasapost.com /refugees-trade-and-smuggling/، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/04/23.

[2]-خديجة بوريب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 29-30.

فهي تعد مصدرا مهما للسلاح. كما يجب الإشارة هنا أن الأسلحة تعمم على جميع المستويات سواء كانت فردية أو أسلحة بكميات كبيرة، و تتخذ شكل الاتجار الصغير و المعروف كذلك باسم تجارة النمل* The Ant-trade كما هو الحال في السودان و التشاد و النيجر و دول الساحل الإفريقي.

-**الهجرة السرية:** تعتبر الهجرة السرية أهم تحديات الأمن في الساحل الإفريقي نظرا لإرتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة. و قد أصبحت من بين سمات القارة الإفريقية التي تعرف عديد النزاعات الحدودية و التدخلات في الشؤون الداخلية للدولة. و عند دراسة واقع الهجرة في منطقة الساحل يمكن التمييز بين ثلاث فئات من المهاجرين:

أ-الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الإستقرار.

ب-الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور، و تنشط فيه حركة الهجرة نتيجة لتدهور الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية للمجتمعات الساحلية ، و المتزامن مع تضييق الخناق من قبل الطرف الأوروبي، و هو ما دفع بسكان منطقة الساحل إلى البحث عن بدائل للهجرة .

ج- فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله، و هي الفئة التي يتم إستغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب و الإجرام[1].

هذا و تتباين الأسباب التي تدفع إلى الهجرة السرية و البحث عن أي وسيلة للهرب بحثا عن النجاح حتى لو كان الثمن أرواحهم، و يمكن إجمال أسباب هذه الهجرة في نقاط أساسية و هي :

1-الطبيعة الهشة لدول المنطقة (صراعات إثنية و طائفية).

*تعرف تجارة النمل بأنها: عملية يتم فيها شراء الأسلحة بشكل قانوني في بلد واحد، ويعاد بيعها بطريقة غير مشروعة في بلدان أخرى عبر دفعات صغيرة، و أحيانا في وقت واحد، و ذلك لكونها خفيفة و صغيرة و سهلة النقل و دخائرها سهلة التهريب عبر الحدود.

[1]-عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

2-إندلاع الأزمة في ليبيا بعد سقوط النظام، فنتائج الحرب فيها طورت معها طبيعة التهديدات، و عقدت المخاطر في الساحل الإفريقي و جسدت مفهوم الترابط الإستراتيجي للتهديدات بين هذه المناطق .

3-ثقل العامل المناخي في تضاعف موجات الهجرة السرية نحو شمال إفريقيا و أوروبا، حيث شهدت المنطقة أزمات بيئية حادة أنتجت ظاهرة التصحر مما يدفع السكان إلى البحث عن أماكن أخرى[1].

كما يمكن تفسير ظاهرة الهجرة السرية بمنطقة الساحل بوجود تصور لدى الحكومات التي تساهم في تعزيز هذه الظاهرة لسببين هما:

*تساهم الهجرة من تخفيض حالات الإستياء لدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.

*تساعد الهجرة على التخلص من الفئة الساخطة من المجتمع بسبب الأوضاع المزرية التي يعيشونها.

تعد مالي الدولة التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تقدر نسبة المهاجرين 1.2 مليون أي ما يعادل 9% من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها أقل من 50.000، أما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين بـ 438.000 مهاجر، أي ما يعبر عن 03% من مجموع السكان[2] .

إن ظاهرة الهجرة السرية في الساحل الإفريقي أصبحت تعبيرا عن مأساة القارة ، فإن كانت قد أحيت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها فإضافة لنقل الأمراض و الأوبئة الخطيرة فإنها تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة و تؤدي إلى الدخول في صراعات مع مجموعات المهاجرين الأفارقة ، كما أن تسلل أفراد هذه الجماعات يثير ريبة الأجهزة الحكومية في إستعمالهم لنقل المخدرات و حتى تهريب الأسلحة، و يتعدى الأمر إلى توتر العلاقات بين الدول بسبب إتهامات المتبادلة بالتقصير في مراقبة الحدود.

---

[1]-ظريف شاكر، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و ارتداداتها الإقليمية، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، العدد 13، جوان 2016، ص 14.

[2]-عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

المبحث الثالث: التداخل بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

لم يعد ينظر إلى وجود الجماعات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة على أنها ظاهرة جديدة، كما أن إرتباط هذه الجماعات و العصابات بعلاقات بينية أصبح أمرا معروفا، غير أن إنتشارها في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية في ظل سقوط نظام القذافي و تداعيات الربيع العربي على المنطقة، و في ظل تشابك علاقتهما شكل هذا مصدر قلق متزايد سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

إن الجرائم المنظمة العابرة للحدود و التي تتخذ أشكال متعددة تشمل الإتجار بالمخدرات، الإتجار بالأسلحة، الهجرة السرية و غيرها كلها أدت إلى قناعة متزايدة بأن معظمها إن لم نقل كلها تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية و الإرهابية في المنطقة، ففي نقاش بمجلس الأمن (الأمم المتحدة) في ماي 2013 حول مظاهر نمو و ترابط الإرهاب و الجريمة المنظمة في إفريقيا[1]، أعرب المجلس عن قلقه إزاء التعاضد و التلاحم في كثير من الحالات بين الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود من جهة، و بين تفشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات، الأسلحة، الإتجار بالبشر من جهة أخرى. فقد ولد الضغط الذي شهدته تونس ليبيا و مصر من أجل الديمقراطية ضمن ما يسمى الربيع العربي فراغا أمنيا إستغلته الجماعات الإرهابية كي تجد لنفسها مواطئ قدم تقيد من خلاله رص صفوفها في أماكن كانت حكوماتها في السابق تجبرها على التواري في الأنظار فيها و بالتالي العمل في الخفاء[2]. إن إنتشار الأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة و سهولة الحصول عليها و سوء إستخدامها شكل خطر على أمن السكان و المجتمعات و الدول في المنطقة، و يتم تداول هذا

[1]– فريدو مسي أونوها و جيرالد إي إزريم الحناشي، (غرب إفريقيا الإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود الجزء الأول)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص02.

[2]–التيارات الجهادية في إفريقيا تقتات من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، **صحيفة العرب**، العدد 9759، لندن، 2014، ص 13.

النوع من الأسلحة من خلال تصنيع محلي و تهريب من قبل المتاجرين و بعض البقايا من الأسلحة التي تم إستخدامها خلال الصراعات المسلحة، و كذلك الأسلحة التي توزع على المرتزقة من قبل رجال الأمن و أصحاب السلطة مثل ليبيا بعد معمر القذافي، و ما يكسبه الإرهابيون و الجماعات الإجرامية من إغارتهم على مخازن الأسلحة ما إلى ذلك من طرق غير مشروعة للحصول على الأسلحة. و نظرا لعدم فاعلية أنظمة الأمن و هشاشتها في هذه الدول و سهولة إختراق الحدود و الطلب المتزايد على السلاح من قبل المجرمين و الإرهابيين في ظل الفوضى التي تعيشها كل من ليبيا و مالي بعد التدخل الفرنسي، هذا كله أدى إلى زيادة جرأة الجماعات الإجرامية كالخاطفين و الإرهابيين و أصبح السلاح الليبي منتشر في أعقاب زعزعة إستقرار الدولة و تم نقل الأسلحة الليبية إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و الجماعات المرتزقة و وصولها إلى جماعات أخرى مثل أنصار الدين بوكو حرام و التوحيد و الجهاد و هو الدافع لشن هجمات أكثر قوة و فتكا لهذه التنظيمات.

إن حصول الإرهابيين على أسلحة متطورة جعل لديهم القدرة على إختطاف أشخاص للحصول على فدية، أصبحت مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب، كما أن التجارة بالبشر (الهجرة السرية) التي قدرت عائداتها السنوية بمليار دولار أمريكي ظلت القاعدة تستولي على 50-70 % منها، أيضا تهريب المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا و الساحل الإفريقي، حيث يمر 10 % من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، تدر متوسطا سنويا يقدر بمليار و 328 مليون دولار أمريكي يذهب منها 14 % إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة[1]، كاختطاف رهائن و المطالبة بدفع فدية للإفراج عنهم، و قدرت عائدات إختطاف الرهائن بخمسين مليون دولار في السنة. و تقول منظمة بحوث و تحليل

[1]- الحسين الشيخ العلوي، مرجع سبق ذكره.

الإرهاب(TRAC) إن مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يختطفون الأوربيين و يهربون الأشخاص، السجائر، المخدرات و ينفذون هجمات.

إن الجريمة المنظمة تعتبر إحدى التهديدات الجديدة التي تبحث في كل مرة عن المناطق التي تؤمن لها الحماية و الفعالية اللازمة لنشاطها، خاصة في تلك الدول التي تكون عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية على غرار دول منطقة الساحل، و التي تشهد إنتشارا رهيبا لظاهرة الجريمة المنظمة، و هو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي. هذه الدول تعرف حالات نزاع و تدهور في أوضاعها الأمنية و هو ما يدفع بسكانها إلى الهجرة و النزوح بطرق غير شرعية بحثا عن الأمن، و هو ما يثير مشاكل أمنية لدول العبور و الإقامة، نظرا لإرتباط المهاجرين غير الشرعيين في أغلب الأحيان، مع جماعات الجريمة و إمكانية تسلل جماعات إرهابية ضمن تلك القوافل، ففي عام 2016 تم توقيف 6103 مهاجر غير شرعي من مختلف الجنسيات الإفريقية، من طرف مصالح الأمن في الجزائر، كذلك الحال بالنسبة للتهريب و الإتجار بالمخدرات خاصة في ظل التداخل بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، و تزايد نسبة إعتماد الإرهاب على التموين من هذه الأعمال الإجرامية من أجل تنفيذ عملياتها الإرهابية في المنطقة، في المقابل توفر الجماعات الإرهابية مسالك المرور لشبكات تهريب المخدرات التي تنتقل في سيارات رباعية الدفع، و حسب تقدير منظمة الأمم المتحدة تتجاوز تجارة و تهريب المخدرات عبر الساحل الإفريقي في غالب الأحيان 20 مليار سنويا فشبكات التهريب تحاول جعل منطقة الساحل و شمال إفريقيا منطقة عبور للتهريب من خلال عمليات يتم تأمينها من طرف الجماعات الإرهابية[1].

يمكن القول أن العلاقة بين الجريمة المنظمة و الإرهاب على المستوى الإقليمي أصبحت واضحة، أي أن الأعمال الصادرة عن الإرهاب و الجريمة المنظمة تمارس من طرف جماعات لها أهداف واحدة و ما يزيد من حدة هذا الرابط هو إستمرار التوترات و الأزمات الأمنية التي تعرفها دول الساحل، و تأزم

[1]–نسيم بوبرطخ، التحديات الأمنية في منطقة الساحل، **مجلة الجيش**، العدد 644، الجزائر، مارس 2017، ص 47.

الأوضاع في ليبيا، و التي أصبحت أراضيها مصدرا رئيسيا لانتشار الأسلحة، لتمتد التهديدات إلى دول الجوار الليبي و خاصة الجزائر مع حجم التهديد الذي أصبح يشكله إنتشار أكثر من 20 مليون قطعة سلاح داخل ليبيا جراء تفاقم الأزمة الأمنية، حيث تعتبر التجارة الغير الشرعية للأسلحة من المغذيات الرئيسية لاستمرار الإرهاب[1]. و تشترك الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية في الكثير من الخصائص و السمات ويمكن إجمالها فيما يلي:

*ينطوي كلا النوعين من الجرائم على خطورة بالغة و لا يتوان الفاعلون في هذه الجرائم عن القيام بالعنف المبالغ فيه و غير المبرر تماما لتحقيق مآربهم مما يتسبب في سقوط العديد من الأبرياء لا دخل لهم فيما يجري.

*كلا النوع من الجرائم تقوم بارتكابها جماعات إجرامية منظمة و مهيكلة، تتيح لنفسها حيازة و إستخدامه.

*يتسم كلا النوعين من الجرائم أيضا بالنزوح نحو العالمية و عبور حدود الدول، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة قد تعمد إلى تجنيد إتباعها في دولة، و تدريبهم في دولة أخرى، و البحث عن مصادر التمويل من جهات متعددة و القيام بأنشطتها الإجرامية في دول أخرى.

يؤكد العديد من الخبراء من وجود إرتباط وثيق و واضح بين الإتجار بالمخدرات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل و الصحراء حيث يتخذون من الإتجار بالمخدرات مصدرا لتمويل الأعمال الإرهابية بالمنطقة، كما تشير ذات التقارير إلى أن العصابات الضالعة في الجريمة المنظمة تعتمد أساليب متشابكة و معقدة لتمويل نشاطاتها، إذ أنها تسلك نفس المسارات و الطرق التي تسلكها في تهريب المخدرات و المتاجرة بالبشر، مستعملة للإفلات من المراقبة الأمنية مسالك غير معروفة لدى المصالح الأمنية بالصحاري الشاسعة. فالجرائم المنظمة تعد سببا رئيسيا لتنامي الجرائم في

[1]–بوشربة علي و آخرون، الإرهاب الظاهرة العابرة للحدود، **مجلة الجيش**، العدد 636، الجزائر، جويلية 2016، ص 43.

المنطقة، و الذي اتخذ أبعاد خطيرة خاصة في ظل غياب تنسيق أمني بين دول المنطقة و عدم إيلاء الدول الكبرى اهتماما لتنامي هذه الظاهرة، و هذا رغم تحذيرات منظمة الأمم المتحدة بأن حدود دول المنطقة الطويلة و غير المحكمة نتيجة تهريب المخدرات و الأسلحة و الأشخاص و تسهل الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية خصوصا بالمناطق النائية و المعزولة، فتنامي الجريمة المنظمة من شأنه أن يزعزع الإستقرار في المنطقة.

تحالف الجماعات الإرهابية و الحركات المتمردة مع عصابات الجريمة المنظمة من تجار المخدرات و تجار السلاح، هذه التحالفات مع شبكات الجريمة المنظمة ساعدت في عمليات تبادل الأدوار و المنفعة بين الجانبين في منطقة تشهد بنية إقتصادية هشة و صراعات إثنية و عرقية و إيديولوجية، و ما نتج عنها من تحولات أمنية إستغلته الجماعات الإرهابية لتطوير و تقوية علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل حيث مكنهم ذلك من الحصول على كميات هامة من الأسلحة و العتاد سيارات الدفع الرباعي و الوقود و وسائل الإتصال و غير ذلك[1].

لقد أصبح تهريب الأسلحة والمخدرات وغسل الأموال عملية مشتركة بين جميع المجموعات تجار المخدرات و الجماعات الإرهابية سواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين (المدافعون عن الإيمان)، بوكو حرام و الحركة من أجل الوحدة و الجهاد في غرب إفريقيا Mujao، و تم أيضا نسج علاقات متنامية بين الإرهاب و جماعات المافيا و المخدرات الأوروبية مثل كامورا، فقد ثبت أن المافيا الإيطالية و القاعدة تعاونت في الماضي القريب للاستفادة من خبرات كامورا على سبيل المثال في تزوير الوثائق و الإتجار، و بهذا فان هذه الجماعات من خلال إقامة تعاون مشترك و مساعدة بعضهم و تبادل الخبرات يمكن أن تتحول في نهاية المطاف إلى مجموعات مختلطة كما هي حاليا القوات المسلحة الثورية الكولومبية فارك. و هي في الواقع مجموعة ذات عقيدة سياسية، و مع مرور الوقت

[1]–نفس المرجع السابق، ص 43.

تحولت إلى جماعة إرهابية ترتبط بالمخدرات.

إن تهريب المخدرات و الأسلحة و تهريب السجائر الكبيرة عبر الساحل مربحة جدا للتجار في المنطقة، السجائر التي تأتي من المصانع المزيفة، ومعظمهما من نيجيريا، و توزع في المنطقة و المغرب العربي و الشرق الأوسط و أوروبا. هذه الحركة هي المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية، حتى لو أنها ليست دائما و بالضرورة المشاركة في هذا النوع من التهريب مباشرة، لكن عن طريق فرض الضرائب ضد المهربين.

إن الجماعات الإرهابية قد فهموا بسرعة الفائدة المالية التي يمكن أن تجنيها عن طريق الإقتراب من الجماعات الإجرامية وتجار المخدرات بجميع أنواعها، و وفقا للوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات (DEA) فإن 60٪ من الجماعات الإرهابية مرتبطة بالاتجار بالمخدرات[1].

إن المنظمات الإجرامية في منطقة الساحل بشكل عام هي منظمات لا مجال ثابت لها يتم إختياره، و حاليا هناك تيارين من المخدرات غير المشروعة الهيروين في شرق إفريقيا و الكوكايين في الغرب يتم تنظيمها و تهريبها عن طريق طرق جديدة عبر التشاد النيجر و مالي، فالمخدرات الآن أصبحت إثراء ليس فقط للجريمة المنظمة، و إنما للإرهابيين و القوات المناهضة للحكومات في الساحل الإفريقي لتمويل عملياتها و شراء المعدات و دفع قواتهم. ففي السابق كانت تنقل المخدرات بواسطة القوافل، أما اليوم الملاحظ أن حركة المرور أكبر و أسرع و أكثر تقدما كما يتضح من حطام طائرة بوينغ 727 التي وجدت في منطقة غاو في مالي[2]، و هي منطقة متضررة من التمرد و الإرهاب، حيث كانت تقوم بإفراغ حمولة الكوكايين و غيرها من المنتجات غير المشروعة. إن منطقة الساحل أصبحت منطقة إقتصادية

[1] -Abdelkader Abderrahmane , Terrorisme islamiste et trafic de drogues au Sahel , site web : http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel.html, site consulté le :23/04/2017.

[2] -Marcel Bekolo, La drogue finance les groupes terroristes dans le Sahel, site web : http://www.afrik.com/article18238.html, site consulté le :23/04/2017.

حرة لجميع أنواع الاتجار المخدرات و المهاجرين و الأسلحة و النفايات السامة و غيرها.

هذا و كشف أحمد ميزاب رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة (غير حكومية)، أن الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل الأفريقي جنت 220 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2013 و مطلع عام 2015 . و أوضح أن هذه الأموال كانت مقابل إطلاق سراح رهائن غربيين سبق لها أن إختطفتهم في وقت سابق، و يعد إفتداء الرهائن الوسيلة الشائعة لتمويل عملياتها الإرهابية، فالفديات هي أحد المصادر الأساسية لتمويل اللاأمن في الصحراء مثل استخدامها في تحرير الرهينتين الاسبانيتين و الرهينة الإيطالية من طرف جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا مقابل مبلغ مالي قدر بحوالي 30 مليون أورو بحسب بعض المراقبين. هذا دون احتساب الأموال التي حصلت عليها من عمليات أخرى نفذتها في مناطق مختلفة من الجغرافيا الإفريقية[1].

هذه الأموال تستغلها الجماعات الإرهابية في توسيع نشاطها عن طريق شراء السلاح وتجنيد عناصر جديدة و بالتالي خلق بؤر إرهاب جديدة في المنطقة، فدفع الفدية للمنظمات الإرهابية هو بمثابة تشجيع لها على الإستمرار في خطف الرهائن و كذا ضخ دم جديد في نشاطها وتقويتها. حيث تشهد منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة عمليات إختطاف متكررة لرعايا غربيين أغلبهم سياح و عمال في منشآت تديرها شركات متعددة الجنسيات في المنطقة.

إن قضية تمويل الإرهابيين تبقى مثالا واضحا على وجود بنية أساسية مشتركة بين التنظيمات الإرهابية التي تتمتع بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها ، بالتالي يتعين إدراك هذه العلاقة المريبة التي لم تجد صدى لها في جهات تطبيق القانون و الإستخبارات.

[1]–مصادر تمويل الجماعات الإرهابية تطفو على السطح من جديد، **صحيفة العرب**، العدد 9837، لندن، 2015، ص 22.

خاتمة الفصل الثالث:

تشهد منطقة الساحل في الفترة التي تلت الاضطرابات التي عرفتها بعض الدول في أعقاب الربيع العربي حراكا متصاعدا، كنتيجة حتمية لتزايد عدم الاستقرار الإقليمي و انتشار تهديدات تؤثر بشكل مباشر على الأمن في المنطقة، على رأسها النشاط الإرهابي و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بكافة أشكالها، و هي تهديدات متداخلة يعتبرها المهتمون بالشأن الأمني غير دولاتية، أي ناتجة عن تنظيمات إجرامية عابرة للحدود مهما كانت تسميات هذه التنظيمات، هدفها الرئيسي محاولة فرض جو من اللاأمن في دول المنطقة.

فالإرهاب أصبح واقعا في المنطقة، في ظل توفر مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية الدولية، التي تجعل منه تهديدا في طريقه للانتعاش و ليس الانحصار، منها فشل الدولة الوطنية التي تعاني من إختلالات في الهوية الثقافية، السياسية، الاجتماعية، أزمات اقتصادية متتالية، إضافة إلى إتساع الرقعة الجغرافية مع وجود مناطق غير مأهولة بالسكان. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى وجود فراغ و حيثما يوجد فراغ توجد الجماعات الإرهابية.

كما أن التنظيمات الاجرامية أصبحت تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحماية و الفعالية اللازمة لنشاطها، خاصة المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، بما في ذلك توفير الأمن و الاستقرار الداخلي لمواطنيها. فالمنطقة تشهد تزايدا معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة ، و كل ذلك جعل منها منطقة أزموية بامتياز.

خلاصة و إستنتاجات

خلاصة و إستنتاجات:

تناول البحث بالدراسة الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي بعد "الربيع العربي"، و قد شملت مستويات أمنية متعددة إضافة إلى الاجتماعية، الاقتصادية و حتى الثقافية، فالبحث كان هدفه جمع كل المشكلات الأمنية في شكل صورة موحدة لمعضلات أمنية تواجه بالخصوص الدول الإفريقية(دول الساحل الإفريقي المعنية بالبحث أساسا). و يعتبر هذا أحد التحديات التي واجهناها بإعتبار الإختلافات التي تم تسجيلها بين دول المنطقة.

إن البحث في شكل دراسة تحليلية لمعرفة الفواعل أو الحركيات التي تقف وراء تفاقم التهديدات الأمنية، لنخلص أن الرهانات الأمنية هي بالأساس متعددة الأوجه و تظهر لنا في جملة من التهديدات الأمنية كما تم عرضها في الدراسة.

لقد أوردنا أن الساحل الإفريقي هو مكان و مجال للتنافس الدولي في ظل وجود إحتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الإستراتيجي، و بالتالي زاد تنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة و الهيمنة عليها، و تأمين مصالحها الطاقوية و الحد من التبعية. فالمنطقة بهذا أضحت محل الإهتمام الإستراتيجي و التنافسية المتقاطعة بين القوى الكبرى سيما فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الصين من جهة أخرى.

إن دول الساحل الإفريقي تعاني فشل سياسي نتيجة للضعف الشديد في التماسك السوسيو–سياسي بين المجتمع و الدولة، و هو ضعف وليد عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في التقسيمات الحدودية التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار، كما لا تزال بعض دول الساحل تعاني أزمة بناء الدولة منذ الإستقلال إلى غاية الوقت الراهن على كل المستويات. كذلك تشهد المنطقة فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدولة و عدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية و الإقتصادية.

كما تعرف منطقة الساحل حالة من التردي الأمني نتيجة بروز مؤشرات جديدة في المنطقة تبرز مدى خطورة التحديات و التهديدات التي تتعرض لها دول الساحل و مجتمعاتها على حد سواء. فاللاأمن الغذائي، التدهور البيئي، الفقر، الأمراض الفتاكة، النزاعات الداخلية، كلها تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة و الجديدة التي أفضت إلى أمن معقد في المنطقة. كل هذا كان نتيجة تداخل و تفاعل مختلف هذه العوامل التي أفرزت بدورها مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية و التي ستتفاقم بحكم إستمرار الحركات السببية، هذه العوامل نذكر منها:

-الوجود الإرهابي الذي جعل من منطقة الساحل ملاذا آمنا و قاعدة خلفية لعملياته، فالساحل سوف يصبح مجالا خصبا لنمو و تطور إرهاب إفريقي خاصة أن الساحل أصبح الآن يحقق العوامل الرئيسية لنشأة الإرهاب كالفراغ الأمني، توفر العنصر البشري المستعد للإلتحاق بالتنظيم، التمويل الذي تحققه عن طريق إحتجاز الرهائن الغربيين و الحصول من ورائهم على فديات، تجارة السلاح التي إنتشرت بكثرة، مما يصب في مصلحة تنامي قوة الإرهاب بالمنطقة.

-انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، و تجارة البشر و المخدرات، و التهريب، و الهجرة غير الشرعية، مستغلة حالات النزاعات المحيطية(البحيرات الكبرى، دارفور)، و الداخلية كالصدامات الإثنية و حتى القبلية في التشاد، النزاع التارقي . كذلك هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فيها التي جعلتها ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية.

إن الشيء الأخطر الذي يمكن ملاحظته هو حجم الرهانات الأمنية الجديدة المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي، و التي أدت إلى إنتشار ظاهرة التوتر و الإنفلات الأمني في ظل تفاقم و تقاطع التحديات الأمنية، و تهدد بقاء الفرد، و تشكل تهديد مباشر للأمن و السلم الدوليين، مما يتطلب تطوير آليات أمنية إستباقية لمحاصرتها تشمل مختلف القطاعات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية و العسكرية، سواء في شكل نظام أمني إقليمي أو جهوي.

ملاحق و خرائط

الملحق رقم: 01 **سوء التغذية في الساحل 2015**

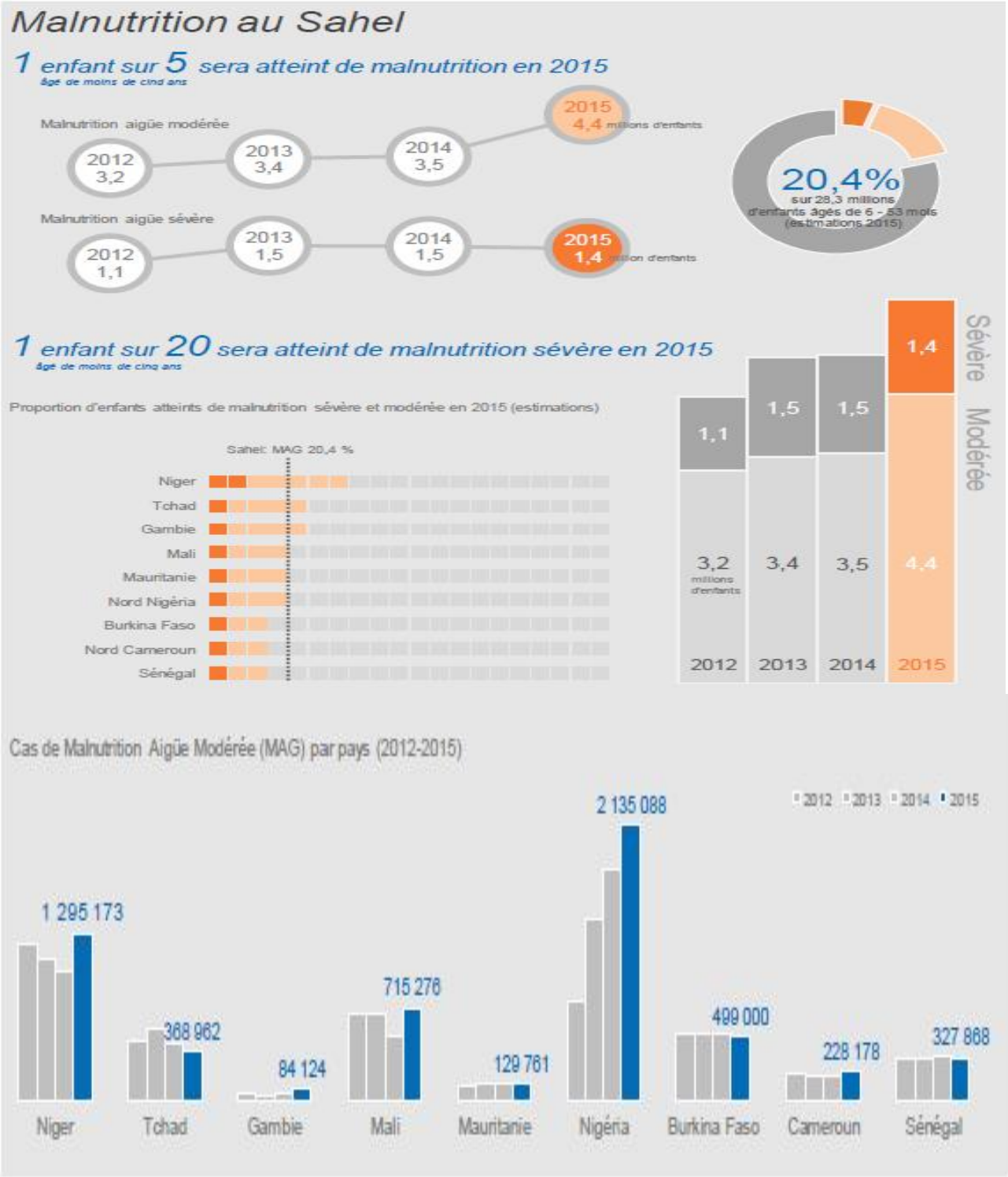

المرجع: https://wca.humanitarianresponse.info

الخـرائـط

الخريطة رقم: 01 موقع الساحل الافريقي بين خطي عرض 12^0 و 20^0 شمالا

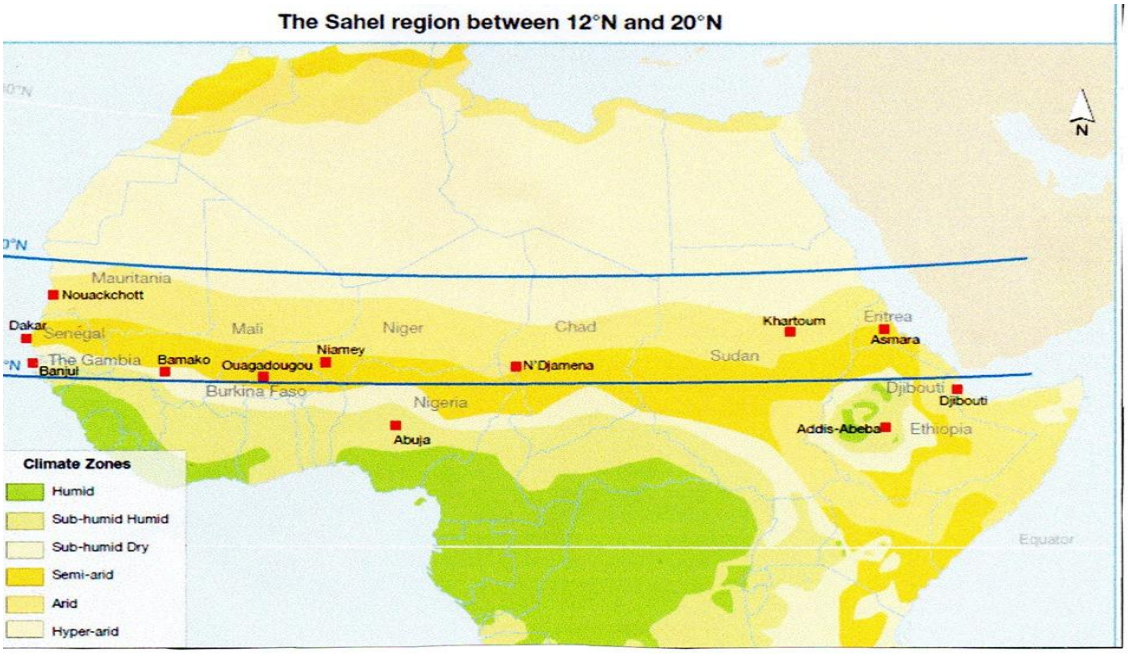

المرجع: http://www.oecd.org/swac/ourwork/siccs.htm

الخريطة رقم: 02 المجموعات العسكرية الإرهابية في إفريقيا

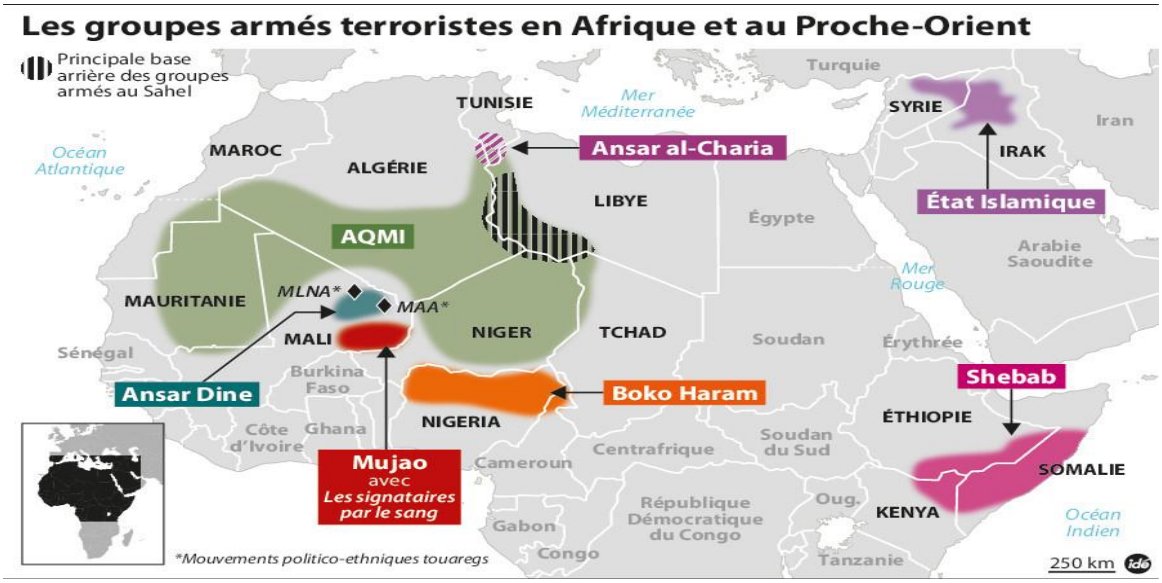

المرجع: http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Comprendre-la-galaxie-terroriste-dans-le-Sahel-2014-07-17-1180204

الخريطة رقم: 03 حركة السكان في منطقة الساحل

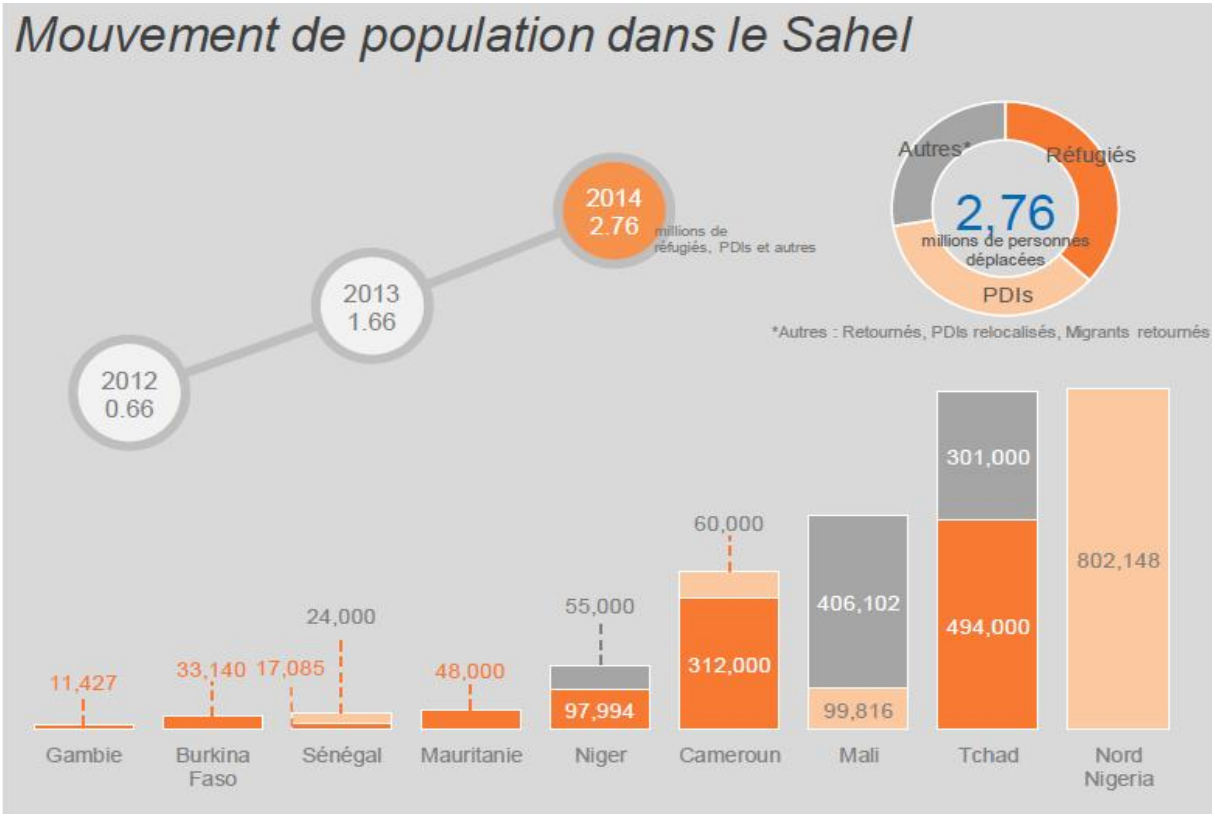

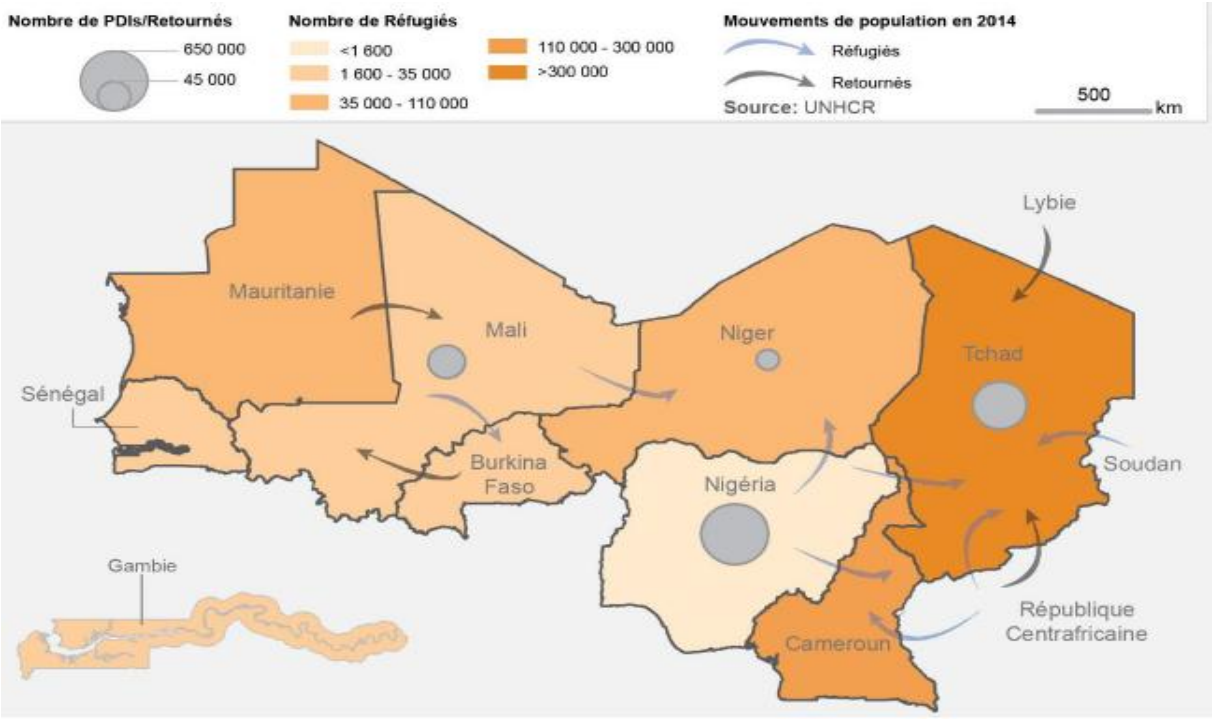

المرجع: https://wca.humanitarianresponse.info

المراجع

المـراجــع:

1. باللغة العربية

أولا: التقارير و الخطابات

1- بلال ولد محمد فال، **الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات**، ندوة المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإنسانية، موريتانيا، 2012.

2- جيامارينارو ماريا غراتسيا، **تقرير المقررة الخاصة المعنية بالتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الاطفال**، مجلس حقوق الانسان الجمعية العامة الامم المتحدة، نيويورك، مارس 2015.

3- مبروك كاهي، مقال بعنوان : **منطقة الساحل الافريقي صراعات قديمة و تحديات جديدة**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة.

ثانيا: الكتب

1- الزوكة محمد خميس، **إفريقيا: دراسة في الجغرافية الإقليمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

2- أونوها فريدو مسي و الحناشي جيرالد إي إزريم، **غرب إفريقيا الإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود الجزء الأول**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

3- بايار جان فرانسوا، **سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة الافريقية**.(ترجمة: حليم طوسون)، الطبعة 1، دار العالم الثالث، مصر، 1992.

4- زيدان مسعد عبد الرحمان، **الإرهاب في ظل أحكام القانون الدولي العام**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

5- مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014.

6- محي الدين أسامة حسين، **جرائم الإرهاب على المستوى الدولي و المحلي دراسة تحليلية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009.

7- عبد القادر المحيشي و آخرون، **جغرافية القارة الإفريقية و جزرها**، الطبعة1، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا، 2000.

8- فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين**. (ترجمة: مجاب الامام)، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

9-مجموعة باحثين، **مالي عودة الاستعمار القديم، منتدى العلاقات العربية و الدولية**، الطبعة الأولى قطر، 2014.

ثالثا: الدوريات(الجرائد و المجلات)

1- برقوق أمحند ، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، **الشعب**، عدد 146، الجزائر، 06 جانفي 2008 .

2- برقوق أمحند، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، **مجلة العالم الاستراتيجي**، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.

3- بمبا آدم، صراع الهوية في افريقيا التأرجح بين القبيلة و الدولة، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 27، 2016.

4- بومدين عريبي، أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي دراسة في الأسباب و تحديات البناء، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 28، 2016.

5- بوريب خديجة، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي الواقع و الرهانات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

6- بوبرطخ نسيم، التحديات الأمنية في منطقة الساحل، **مجلة الجيش**، العدد 644، الجزائر، مارس 2017.

7- زقاغ عادل، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي مقاربة سوسيو- سياسية، **مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، العدد 23، مارس 2016.

8- حياة. ب، الجزائر تطلق مبادرة لتهدئة الأوضاع في مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6834، الجزائر، 2012.

8- مهدي محمد عاشور، التعددية الاثنية إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية، **المركز العملي للدراسات السياسية**، 2002.

9- علاق جميلة، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد19، ديسمبر 2014.

10- علي بوشربة و آخرون، الإرهاب الظاهرة العابرة للحدود، **مجلة الجيش**، العدد 636، الجزائر، جويلية 2016.

11- فوزية قاسي، الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، **مجلة قرارات إفريقية**، العدد 19، الجزائر، مارس 2014.

12- صبري علي، طوارق مالي ملوك الصحراء، **مجلة الجزيرة**، قطر، العدد 50، أفريل 2016.

13- قشي عشور، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، جامعة الجزائر3.
14- شبانة ايمن السيد، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص التداعيات سبل المواجهة، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 06، 2010.
15- شاكر ظريف، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و ارتداداتها الإقليمية، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، العدد 13، جوان 2016.
16- نهر النيجر ثالث أكبر أنهار إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد السابع، سبتمبر 2013.
17-نهر السنغال أشهر الأنهار في إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الثامن، نوفمبر 2013.
18-التيارات الجهادية في إفريقيا تقتات من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، **صحيفة العرب**، العدد 9759، لندن، 2014.
19-مصادر تمويل الجماعات الإرهابية تطفو على السطح من جديد، **صحيفة العرب**، العدد 9837، لندن، 2015.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- بروسي رضوان، **الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا دراسة في المداخل النظريات الآليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.
2- طالب أبصير أحمد، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010.
3- عشوري علي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 1997.
4- خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2011.

خامسا: دراسات غير منشورة

1- عبد الغاني دندان، **النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية اطار نظري و ابستمولوجي**، مجموعة محاضرات.

سادسا: مواقع الأنترنيت

1- الخمالي بدر الدين ، التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وانعكاساتها الأمنية، موقع الأنترنيت: .http://www.islammaghribi.com

2- الخلوقي محمد ، التنافس بين تنظيمي القاعدة و داعش في افريقيا، موقع الانترنت: .http://barq-rs.com

3- العلوي الحسين الشيخ ، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، موقع الانترنت: .http://rawabetcenter.com/archives/19800

4- العروسي سناء، المغرب و تحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، موقع الأنترنت: .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

5- حرمل جبران صالح على، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، موقع الأنترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 .

6- ب. عبد الرزاق ، خط الغاز بين نيجيريا والجزائر يتحول إلى لغز، موقع الانترنيت: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/507622.html

7- يايموت خالد، الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في الساحل وغرب أفريقيا، موقع الانترنت: .http://aawsat.com

8- ليبين دانييل كورتز، افريقيا معبر مخدرات آسيا و أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، موقع الأنترنت: .http://www.ipsinternational.org

9- عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد01، 2017، موقع الانترنت: http://democraticac.de/?p=43831.

10- نيكلز بنجامين، مالي والتداعيات الإقليمية، موقع الأنترنت: .http://carnegieendowment.org/sada/52019

11- عبد الرحمان حسين حمدي، الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا الأسباب و الأنماط و أفاق المستقبل، موقع الأنترنيت: http://www.qiraatafrican.com/home/new.

12- د . ضريف محمد، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، موقع الانترنت: .http://www.islamrevo.com/2012/02/blog-post_5252.html

13-الجفاف في مناطق الساحل الإفريقي، موقع الأنترنت: الجفاف-في-مناطق-الساحل-الإفريقي/http://www.bee2ah.com

14-منطقة الساحل الأفريقي تواجه أزمة غذاء حادة، موقع الانترنيت: المقال-من-المصدر-منطقة-الساحل-الأفريقي-http://www.akhbarak.net/articles/14654029

15- الساحل الأفريقي الحزام الجغرافي الذي يشمل أكثر من عشرة بلدان، موقع الانترنيت:
الساحل-الأفريقي-الحزام-الجغرافي-الذي/10974/http://afrikaar.com .
16-أزمة الجوع في نيجيريا تتفاقم وتصل إلى حوض بحيرة تشاد، موقع الأنترنت:
http://www.fao.org/news/story/ar/item/472031/icode/ .
17- دول الساحل تعتزم تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب، موقع الانترنت:
http://www.almanar.com.lb/1482556.
18-تجارة اللجوء عصابات تكسب المليارات من تهريب اللاجئين، موقع الانترنت:
https://www.sasapost.com/refugees-trade-and-smuggling/.
19- موقع الانترنيت: http://www.alquds.co.uk/?p=460955.

2. باللغة الأجنبية: الإنكليزية و الفرنسية

1-periodicals /working papers:

1-Edmond Bernus et autres, Le sahel oublie, **tiers-monde**.
2- Bach C. Daniel et Mamoudou Gazibo, L'Etat patrimonial genèse et trajectoires contemporaines, **les presses de l'université d'ottawa**,canada, 2011.
3- Dumont Gerard François, La géopolitique des populations au sahel, **cahier du cerem centre d`études et de recherche de l`école militaire**, n 13, 2009.
4- Goodwin Andrew, West Africa drug trafficking: an alarming human security threat, **warn policy brief**, September 2007.
5- Kandji Serigne Tacko,Climate change and variability in the sahel region: impacts and adaptation strategies in the agricultural sector,**world agroforestry centre**, 2006.
6- Mayet John f . Jean Pierre Guengant, Les défis démographiques des pays sahéliens, **études revue de culture contemporaine**, n^0:4206, juin 2014.
7- Rodier Alain, Trafic de drogue et terrorisme en Afrique, **centre français de recherche sur le renseignement**, mars 2016.

8-Crime and trafficking in the sahelo Saharan region: trends and routes, Libya inter ministerial committee on integrated border management, Libya, 2013.

2-Sites web :

1- Abderrahmane Abdelkader , Terrorisme islamiste et trafic de drogues au Sahel , site web : http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel.html.

2- Bekolo Marcel , La drogue finance les groupes terroristes dans le Sahel, site web : http://www.afrik.com/article18238.html.

3- Doumbia Chiaka, Trafik de drogue au sahel et au mali: l'ampleur du phénomène et les signes apparents de blanchiment, site web: http://www.tamoudre.org.

4- Gérard Recteur -François Dumont, Géopolitique et populations au Tchad, site web : https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2007-3-page-263.htm.

5- Gourdin Patrice, Géopolitique du Mali : un Etat failli, site web : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html.

6- May John F, Défis démographiques du Sahel, site web : http://www.prb.org/FrenchContent/2015/sahel-demographics-fr.aspx.

7- Villeret Graeme , Niger extrême pauvreté et ressources rares, site web : https://www.populationdata.net/2017/02/07/niger-extreme-pauvrete-ressources-rares/.

8-Plus de 40 m de jeunes en afrique sont des recrues potielles des terroristes, site web : https://fr.sputniknews.com.

9-L'Etat nation en Afrique subsaharienne un modèle en crise, site web: geonconfluences ,ens-lyon.fr.

10- Les différentes ethnies au Niger, site web : http://www.pierreschmitt.com/et-aujourdhui/etaujourdhui2.htm.

11- Burkina Faso, site web: https://www.populationdata.net/pays/burkina-faso/.

12- Mali, site web : https://www.populationdata.net/pays/mali/

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات الصفحة

المقدمة.....أ

الفصل الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيو- سياسية.....08

المبحث الأول: الإطار الجغرافي.....10

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي و الاقتصادي.....17

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل.....24

الفصل الثـاني: المشكلة الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي.....32

المبحث الأول: الخصوصية الاثنية.....34

المبحث الثاني: العامل الاثني و أزمة بناء الدولة.....41

المبحث الثالث: تأثير الاثنيات: نزاع الطوارق نموذجا.....49

الفصل الثالث: مشكلة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.....57

المبحث الأول: التحدي الإرهابي في منطقة الساحل.....59

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة.....66

المبحث الثالث: التداخل بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.....74

خلاصة و إستنتاجات.....82

ملاحق و خرائط.....85

المراجع.....89

قائمة المحتويات.....96